



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: محاسبة

محاولة التشخيص المالي والمحاسبي لوضعية الصندوق الوطني للمعاشات

دراسة حالة - الصندوق الوطني للمعاشات وكالة الوادي -

تحت إشراف الدكتور:

رحال نصر

إعداد الطالبات:

شهرة مسعودي

سالمة ممي

هدى فوحمة

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ محاضر صنف - ب -

أستاذ محاضر صنف - أ -

أستاذ مساعد صنف - أ -

د/مرزوقي مروقي

د/نصر رحال

أ/ديدة كمال

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"...ولئن شكرتم لأزيدنكم..."

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي بفضله استطعنا إنجاز هذا العمل.

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

لا يسعيني بعد إتمام هذه المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي ومشرقي الموقر الدكتور "نصر رحال" الذي لم يبخل علي بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، كما أحیی فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجازه الله عني كل الخير، كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان إلى جميع أساتذتي، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

لقد اكتسبت خدمات الضمان الاجتماعي أهمية كبيرة لدى المؤمنين وذلك في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الدولة وتعتبر هيئات الضمان الاجتماعي من اهم المرافق الحيوية في الدولة نظرا للوظيفة الهامة التي تقوم بتأديتها والمتمثلة في تسيير المخاطر المنصوص عليها في قوانين التأمينات الاجتماعية، وهاته الهيئات تابعة للدولة وهدفها تحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي للمنطويين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وذلك عن طريق تجميع الاشتراكات الالزامية من المكلفين بدفعها وتوجيهها لتغطية المخاطر التي يتعرضون لها.

ولأهمية هاته الهيئات كان لابد من الاهتمام بوضعيتها المالية وذلك عن طريق تشخيص المالي والمحاسبي وقد اخترنا احدى هاته الهيئات وهي الصندوق الوطني للمعاشات بدراسة وضعيته المالية و المحاسبية و استخراج نقاط القوة و الضعف.

Le resume

La prestation services dans le secteur sécurité sociale donnée l'importance vers les assureurs avec la situation actuel économique et sociale connue par la république

Les organismes des sécurités sociale sont parmi les axes avantageux dans le paye vu a la fonctionnements importance qui gère les règlement sont exiger par la loi "gestion des risques" .

Cette organisme étatique faire leur objectif pour assuré et stabilisé la sureté économique et sociale vers les assureurs a travers collection "alimentation de caisse " des cotisations obligatoire qui sont exigé par les employeurs et d'orienté pour couvrir tous les risque prévue ponctuel

Et l'importance des cette organismes il faut géré la situation financier avec des moyens comme d'audit et control finance et comptable .

Nous choisissons comme sujet l'un des organismes appel la caisse national de retraite pour faire une étude financier et comptable avec les clarification les avantage et les inconvénients .

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: الاطار النظري ومفاهيمي للتأمينات الاجتماعية وتشخيصها المالي والمحاسبي.	
تمهيد	05
المبحث الاول: عموميات حول التأمينات الاجتماعية	06
المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التأمينات الاجتماعية	06
المطلب الثاني: تطور التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.	09
المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تغطيها التأمينات الاجتماعية.	15
المبحث الثاني: صناديق الضمان الاجتماعي	17
المطلب الاول: صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعي للعمال لغير الاجراء CNAS.	17
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء CASNOS.	23
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للمعاشات CNR .	26
المبحث الثالث: التشخيص المال والمحاسبي.	29
المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التشخيص.	29
المطلب الثاني: ماهية التشخيص المالي والمحاسبي.	36
المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي والمحاسبي.	43
الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق المعاشات وكالة الوادي.	
تمهيد	57
المبحث الاول: تقديم عام لصندوق الوطني للمعاشات وكالة الوادي	58
المطلب الاول: : تعريف الصندوق الوطني لمعاشات وكالة الوادي.	58
المطلب الثاني: : المهام التي تقوم بها الوكالة الوادي.	58
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد (وكالة الوادي).	59
المبحث الثاني: إحصائيات حول صندوق المعاشات الوادي.	63
المطلب الاول: تعداد ملفات المتقاعدين من سنة 2012 إلى 2016.	63
المطلب الثاني: مداخيل ونفقات صندوق المعاشات وكالة الوادي.	64
المطلب الثالث: التوازن المالي لصندوق المعاشات وكالة الوادي.	65
المبحث الثالث: تشخيص المالي والمحاسبي للصندوق المعاشات وكالة الوادي.	66
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي الهيكلي.	66
المطلب الثاني : تحليل نسب السيولة وهيكلية المالية.	69
المطلب الثالث: تحليل نسب المديونية والمردودية.	71
خاتمة العامة	76

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توزيع اشتراكات لنسبة 35% للضمان الاجتماعي.	18
2-1	صيرورة التشخيص المالي.	39
3-1	تدفقات الخزينة.	52
1-2	عدد المتقاعدين في وكالة الوادي من سنة 2012 إلى 2016.	60
2-2	مداخيل الصندوق.	61
3-2	لنفقات الوكالة .	63
4-2	التوازن المالي لصندوق المعاشات وكالة الوادي.	64
5-2	تحليل رأس المال العامل FR.	65
6-2	تحليل إحتياجات رأس المال العامل BFR.	65
7-2	تحليل الخزينة الصافية Tn.	66
8-2	تحليل السيولة.	67
9-2	تحليل نسبة السيولة المختصرة	68
10-2	تحليل السيولة السريعة.	68
11-2	تحليل نسب الهيكل المالية.	69
12-2	نسبة قابلية السداد.	70
13-2	نسبة الاستقلالية المالية.	70
14-2	المردودية المالية.	71
15-2	المردودية الإقتصادية.	71

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية CNAS	17
2-1	الهيكل التنظيمي لضمان الاجتماعي لغير الاجراء CASNOS.	22
3-1	الهيكل التنظيمي لصندوق المعاشات CNR.	26
4-1	إظهار الوظائف المتأصلة في الميزانية المالية	44
1-2	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد(وكالة الوادي).	55
1-2	الرسم البياني عدد المتقاعدي في وكالة الوادي من سنة 2012 - 2016	63

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان المعلق
01	ميزانيات المحاسبية من سنة 2012 الى سنة 2016.
02	جداول حسابات النتائج من سنة 2012 الى 2016.

مقدمة

عامة

إن وجود الخطر يعد جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان، والخطر قد يكون مصدره الطبيعة، وقد تأتي من أنشطة الإنسان اليومية لكسب قوته ومعيشتة وتلك المخاطر سواء في الماضي أو الحاضر كانت دائماً محل تفكير إنسان اليومية لكسب قوته ومعيشتة وتلك المخاطر سواء في الماضي أو الحاضر كانت دائماً محل التفكير الإنسان ومصدر لقلقه ولخاوفه المستمرة.

وقد كان التضامن الاجتماعي عامل مؤثراً في تحقيق الأمان وكان ذلك متوافراً في المجتمعات البدائية كالعشيرة أو القبيلة أو الإقطاعية لذلك تم استحداث نظام التأمينات الاجتماعية الذي ظهر أول إرهاماته في نهاية القرن التاسع عشر وإستون نظاماً له أهدافه وأدواته المتميزة خلال القرن العشرين. وتعتبر التأمينات الاجتماعية دعامة رئيسية من دعائم أي مجتمع لما لها من أهمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عرفت التأمينات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال تطور كبير تجسد من خلال العديد من تنظيمات والقرارات والإجراءات التي تم إتخاذها والتي تهدف إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات النشطة وشرائح الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة.

يغطي نظام التأمينات في الجزائر الأخطار التالية بالنسبة للعمال الأجراء والغير الأجراء وتمثل في خطر: المرض، العجز، الأمومة، الوفاة، التقاعد، وهو نظام قائم على أساس التضامن الإجباري وإعادة توزيع الموارد وتلعب الصناديق الضمان الاجتماعي دور هاماً في ذلك حيث تقوم بجمع مساهمات العمال وأرباب العمل وإعادة توزيعها عليهم في حالة وقوع إحدى الأخطار المذكورة سابقاً.

فالرغم من أن نظام التأمينات اجتماعية يعد مكسباً كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، يعرف في الوقت الحالي صعوبات حمة أهمها المالية، خاصة صناديق المعاشات حيث لا تستطيع فرض توازنها المالي بسبب نفقاتها المتزايدة أمام إيراداتها.

ونظراً لأهمية صناديق المعاشات كان لابد من الإهتمام بوضعيتها المالية وذلك عن طريق التشخيص المالي والمحاسبي لصناديق المعاشات بغية استخراج نقاط القوة والضعف وذلك بالإعتماد على التقنيات المالية. فيعد التشخيص المالي لوضعية صناديق المعاشات والذي يركز على مجموع من الأدوات من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية، فالمقيم يستند في تقييمه على مجموعة من المؤشرات المساعدة في عملية التشخيص المالي والمحاسبي من أنظمة معلومات محاسبية ومالية.

1. إشكالية البحث

بغية الإلمام بهذا الموضوع و الخوض فيه بتفصيل أكثر، سنحاول من خلال هذا العمل الإجابة على سؤال الإشكالية التالية:

كيف يمكن أ، يساعد التشخيص المالي والمحاسبي في تحديد الوضعية المالية لصندوق الوطني للمعاشات؟

وهذا من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التأمينات الإجتماعية؟
- ما هي أهم صناديق الضمان الإجتماعي؟
- ما المقصود بالتشخيص المالي والمحاسبي؟ وما هي الأدوات المستخدمة فيه؟

2. فرضيات الدراسة

- 1- تعد التأمينات الإجتماعية ملزمة في حياة الأفراد متى وجد الخطر.
- 2- وجوب توفر صناديق الضمان الإجتماعي التأمينات اللازمة للأفراد والمؤسسات.
- 3- يساهم التشخيص المالي والمحاسبي لصندوق المعاشات في تحديد الوضعية المالية اللازمة لإستمرار نشاطه.

3. أسباب اختيار الدراسة: تتمثل أسباب ودوافع إختيار الموضوع في:

- الدور المهم الذي تلعبه صناديق المعاشات في الحياة الإجتماعية.
- كون التشخيص المالي والمحاسبي هو أداة تبرز الوضعية المالية لهاته الصناديق والتي يتم من خلالها إستخراج نقاط القوة والضعف.

4. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الموضوع من خلال أنه قبل قيام المسير المالي بإتخاذ قرار يحتاج إلى تشخيص المالي والمحاسبي في تشخيص المشكل أو الحالة وذلك بتحليل الوضعية المالية ومن ثم إستباط جوانب القوة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية، إلا أن أهمية بحثنا تقتصر على تشخيص المالي والمحاسبي لصناديق المعاشات لما لها من خصوصية وأهمية كبيرة عن باقي الصناديق.

5. دراسات سابقة:

- بن دهمه هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان - الجزائر 2014-2015 وقد تناولت فيها تفاقم مشاكل تمويل قطاع الضمان الاجتماعي لمختلف الدول، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر، حيث يشكل عامل توفير التمويل اللازم لقطاع الضمان الاجتماعي هاجسا حقيقيا بالنسبة للحكومة، مما يهدد السلسلة المالية لهذا القطاع.

- مختاري الزهرة، التشخيص المالي ودورة في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر 2010-2011 وقد تناولت فيها التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء وهذا في شركات التأمين.

5. أهداف الدراسة: وترتكز على النقاط التالية.

- إبراز أهمية التأمينات الإجتماعية.
 - التعرف على أهم الصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر.
 - إبراز أهمية التشخيص المالي والمحاسبي و استخلاص أهم الأدوات التي تستخدم لاستخراج نقاط القوة والضعف.
6. حدود الدراسة: تنحصر دراستنا حول التشخيص المالي والمحاسبي لصناديق المعاشات حيث حددت بدراسة حالة الصندوق المعاشات حيث حددت بدراسة حالة الصندوق المعاشات وكالة الوادي وقد حاولنا تشخيص الوضعية المالية والمحاسبية للفترة الممتدة من 2012-2016.

7. منهج الدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا بتقديم الإطار العام للتأمينات الاجتماعية وكذلك بوصف مختلف جوانب التشخيص المالي والمحاسبي.

مع عدم خلوه من المنهج التاريخي حيث قمنا بعرض تطور التأمينات الاجتماعية في الجزائر.

أما الجانب التطبيقي قمنا بإنتهاج أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال جمع البيانات وتحليلها.

8. الادوات المستخدمة

- الكتب المتخصصة في مجال البحث.

- الأطروحات ورسائل الجامعية.

- القوانين والمراسيم.

- الملتيقيات.

9. صعوبات البحث: وتكمن صعوبات البحث في صعوبة الحصول على المعلومات من مكان دراسة الحالة

وعدم تسليمها جميع الوثائق التي تمكننا من إجراء هاته الدراسة كاملة.

10. محتوى البحث:

تم تقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الى جانب النظري حيث تناولنا عموميات حول التأمينات الاجتماعية

وأهم صناديق الضمان الاجتماعي وكذلك تطرقنا الى تشخيص المالي والمحاسبي، وفي الفصل الثاني تناولنا دراسة

ميدانية من خلال دراسة حالة صندوق المعاشات وكالة الوادي.

الفصل الأول

لإطار النظري و المفاهيمي للتأمينات

الاجتماعية وتشخيصها المالي

والمحاسبي

تمهيد:

يرتكز نظام التأمينات الاجتماعية أو ما يصطلح عليه بالضمان الاجتماعي على مبدأ واحد هو التضامن الاجتماعي، حيث ينظم ذلك مجموعة من القوانين والتشريعات تعمل كلها في اتجاه واحد هو ترسيخ هذا المبدأ وحماية الفرد وأسرته ودخله من الأخطار الاجتماعية المحتملة الوقوع والتي لها علاقة بالطبيعة الفيزيولوجية للإنسان "الوفاة، المرض، العجز، الأمومة، التقاعد" ومقابل ذلك يجاه الفرد نفس مجبرا على الدفع اشتراك معين يحدده هذا النظام وفق قواعد مضبوطة تتوافق مع إمكانياته وذلك عبر عدة صناديق مختلفة.

ولأهمية التأمينات الاجتماعية وهياكلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لابد من الاهتمام بوضعها المالي وذلك عن طريق التشخيص المالي والمحاسبي بغية استخراج نقاط القوة والضعف وذلك بتحليل الوضعية المالية والمحاسبية بواسطة عدة أدوات لتشخيص المالي وذلك من أجل تطوير نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف.

وبغية الوصول الى مفهوم نظام التأمينات وكذا التشخيص المالي والمحاسبي قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التأمينات الاجتماعية.

المبحث الثاني: صناديق الضمان الاجتماعي.

المبحث الثالث: التشخيص المالي والمحاسبي.

المبحث الأول: عموميات حول التأمينات الاجتماعية.

يعتبر الضمان الاجتماعي مكسب كبير للمجتمع باعتباره أداة فعالة للحماية الاجتماعية ضد الأخطار التي تهدد الفرد.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمينات الاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الخطر الاجتماعي.

يختلف الخطر في التأمين عن المفاهيم العامة الأخرى، فإذا كان مفهوم الخطر بمعناه العام يتمثل فيما يهدد الإنسان من وقوع أحداث ضارة، فإن معناه في التأمين قد لا يقتصر على ذلك بل يحقق في العديد من المناسبات ولبعض الأطراف أحداث سارة تنتقي فيها فكرة الضرر ويتحقق ذلك في الكثير من الفرص بالنسبة للمؤمن له، والخطر بجميع مواصفاته وأصنافه يمكن تعريفه بأن حادث مستقبلي الوقوع لا دخل لإدارة أحد الأطراف في حدوثه وأن يكون محله مشروعاً.¹

فهناك من الأخطار ما ينشأ عن الطبيعة كزلازل، والبراكين والفيضانات وغيرها، وهناك أخطار تنشأ عن الحروب والأخطار السياسية، بالإضافة إلى أخطار تقلب العملة والخطر الناتج عن الفساد الإداري وأخطار العائلة وغيرها. ومن زاوية أخرى هناك الإخطار التي ترجع إلى عوامل فيزيولوجية للإنسان كالشيخوخة، المرض والوفاة والمهنية كالبطالة، التي تغطيها التأمينات الاجتماعية ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الخطر الاجتماعي على أنه "الخطر الناتج عن الحياة في المجتمع، فالأخطار الاجتماعية وفقاً لهذه الفكرة هي تلك المخاطر الوثيقة الارتباط بالحياة الاجتماعية". "كما يمكن أن نعرف الخطر الاجتماعي بالنظر إلى أثاره ونتائجه بأنه الخطر الذي يؤثر في المركز الاقتصادي للفرد الذي يتعرض له، سواء عن طريق انخفاض الدخل أو انقطاعه لأسباب فيزيولوجية كالمرض، العجز، الوفاة والشيخوخة، أو لأسباب اقتصادية كالبطالة، أو عن طريق زيادة الأعباء دون انخفاض الدخل كنفقات العلاج والأعباء العائلية المتزايدة".²

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2004، ص40.

² زريعي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطوير في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وفاق التطوير، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، كلية علوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، يومين 03-04 ديسمبر 2012، ص02.

الفرع الثاني: تعريف التأمين الاجتماعي.

تعتبر التأمينات الاجتماعية من أهم النظم التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان طوال حياته وافراد أسرته بعد وفاته وتعرف التأمينات الاجتماعية" على أنها تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض او حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة، أو وصولهم سن الشيخوخة"، على أنها شكل من اشكال التأمين الحكومي ينظمه قانون الضمان الاجتماعي للدولة، وهو إلزامي لأصحاب الأعمال والعمال وفق نسب وقواعد محددة.

ويخضع التأمين الاجتماعي في تنظمه لقانون خاص به تضعه الدولة وينظم أحكامه ويحدد الأطراف المشتركة فيه وهي العامل وصاحب العمل والدولة، ويوضح حقوق والتزامات كل طرف من أطرافه، ويكون العامل ملزم بالاشتراك فيه وهو الوحيد الذي يستفيد منه، وصاحب العمل ملزم أيضا بالاشتراك فيه بدفع اشتراكات دورية أو تعهد بسداد العجز عند حصوله، أو الأمرين معا دون مقابل يحصل عليه.¹

الفرع الثالث: خصائص التأمينات الاجتماعية.

تتميز التأمينات الاجتماعية بعدة خصائص أهمها:

- أنها نظام إجباري يلزم بالاشتراك فيه جميع العاملين في الدولة وأصحاب الأعمال، والدولة نفسها.
- أنها نظام تكافلي اجتماعي ويظهر ذلك في أن العامل وصاحب العمل يشتركون في الأقساط كما أن الدولة تساهم في هذا النظام في صورة الإعانات التي تدفعها لصناديق التأمينات الاجتماعية.
- الشمول لجميع العاملين وأصحاب الأعمال والعمالة غير منتظمة، كما أنه يشمل المتعطلين عن العمل في فترات بينية حين انتهاء عملهم في جهة والانتظار للحصول على عمل اخر.
- أن الدولة تقوم بإدارة هذه التأمينات من خلال صناديق التأمين التي تقوم بإنشائها.
- ضمان استمرار الدخل في التأمين عندما يقل الدخل أو ينقطع للعجز أو الشيخوخة والوفاة، وتوفير التكاليف العلاج أثناء المرض مما يؤدي إلى توفير الأمن الاقتصادي للإنسان في مستقبل حياته، أو لذويه بعد وفاته مما يجعله مطمئنا وينصرف إلى عمله بجدية وكفاءة.

¹ زبيدي نعيمة، مرجع سابق، ص02.

- تحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع باعتبار ذلك قيمة عالية تعمل على تماسك المجتمع واستقراره.
- إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لأن المشترك يدفع مبالغ قليلة ويحصل على مزايا متعددة.
- استمرار الدخل للمواطنين بعد التقاعد يوفر لهم قوة شرائية تساهم في تنشيط حركة السوق ومواجهة الركود.¹

الفرع الرابع: الفرق بين التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

تهدف التأمينات الاجتماعية بصفة عامة إلى توفير الأمن والأمان في نفس الطبقة العاملة في المجتمع سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص. وذلك عن طريق تعويض المؤمن له أو من يعولهم من أفراد أسرته عن الخسارة التي قد تلحق به نتيجة لتحقيق أحد الخاطر الاجتماعية المنصوص عليها في القوانين التأمينات الاجتماعية كخطر المرض، العجز، الوفاة والامومة مثلما هو الشأن في الجزائر ويتمثل التعويض في تقديم مبالغ نقدية على شكل إيراد أو أي عوض مالي أو خدمات عينية تتمثل على الخصوص في التكفل بالرعاية الطبية ودفع نفقات العلاج... إلخ للمؤمن له. وذلك مقابل اشتراكات إجبارية يدفعها كل من العامل وصاحب العمل وبمشاركة من الدولة أحيانا.

وعليه يكون القصد بالتأمينات الاجتماعية تلك النظم التي تحقق حماية للمؤمن له الذي غالبا ما يكون عاملا من الخطر المؤمن منه وذلك عن طريق ترميم نتائج تحقق هذا الخطر، في حين يهدف نظام الضمان الاجتماعي إلى حماية الأفراد من الأخطار والأعباء الاجتماعية التي تهددهم بالبؤس والحاجة كالمريض والعجز والوفاة والبطالة والتقاعد.... إلخ.

وتمثل التأمينات الاجتماعية أداة من الأدوات التي يستعملها الضمان الاجتماعي لتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. حيث يؤدي التأمين عن المرض إلى توفير الحماية للمؤمن له من المرض إذ توفر له الحماية الطبية الكافية كما تقدم له نفقات العلاج... إلخ.

ويحميه التأمين عن العجز مما قد ينجز عنه مخاطر نتيجة لانقطاع دخله عند العجز عن العمل ويؤمن التأمين عن الوفاة الأعباء العائلية الناتجة عن فقدان المعيل كما يوفر التأمين عن الأمومة راحة للأم وحماية للطفل.... إلخ.

¹ بن دهمه هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير "، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 04.

وبذلك يكون يمثل التأمين الاجتماعي فعلا وسيلة من الوسائل التي يستعملها الضمان الاجتماعي لتحقيق غايته والمتمثلة في الأمن الاجتماعي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه لمواطنيها عن طريق ضمان دخلهم في حالة تعرضهم إلى الانقطاع أو النقص أو في حالات مواجهتهم لأخطار اجتماعية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

وبذلك يكون الضمان الاجتماعي أكثر شمولية من التأمينات الاجتماعية لأن نظام الضمان الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الوسائل القانونية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والتأمين الاجتماعي إحدى هذه الوسائل.¹

المطلب الثاني: تطور التأمينات الاجتماعية في الجزائر و المستفيدون منها.

الفرع الأول: مراحل تطور التأمينات الاجتماعية في الجزائر.

إن نظام التأمينات الاجتماعية هو نظام حديث النشأة، ظهرت معالمه الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم يرى النور إلا في بداية القرن العشرين، و بصفة خاصة على أثر الأزمة الاقتصادية لعام 1929، ثم بدأ في الانتشار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة التي تمت خلالها سن أولى التشريعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في الجزائر، وبالتحديد سنة 1949 بموجب المقرر رقم 45/49 المطبق بموجب القرار الصادر في 10/06/1949، المتضمن إحداث أول نظام للتأمينات الاجتماعية في الجزائر. لكن لم يكن النظام الاجتماعي وليد الاستقلال، بل امتدت جذوره إلى فترة الاستعمار، خاصة عندما أرادت فرنسا تشجيع المعمرين للقدوم إلى الجزائر، لوائهم أكبر عدد ممكن من التحفيزات في هذا المجال، ومن ثم مر الضمان الاجتماعي بالمراحل التالية:

أ- المرحلة من 1830 إلى 1962.

لقد كانت القوانين المطبقة في هذه الفترة قوانين فرنسية باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ولذلك تميزت هذه الفترة من الناحية التنظيمية بالعدد الكبير من الأنظمة الخاصة بالضمان الاجتماعي. أما الأداء فقد اختلفت تأديتها من نظام لآخر، وكان تسيير هذه الأنظمة منظما عن طريق أكثر من 60 صندوقا للضمان الاجتماعي مختلفة الصفة القانونية، حيث تميزت الأنظمة المهتمة بالموظفين لدى الدولة بصفة المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري..

¹ وزارة صالحي الواسعة، المخاطر المضمونة في القانون التأمينات الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة منثوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 44-45.

ب- المرحلة من 1962 إلى 1970.

بعد حصول الجزائر على الاستقلال صدرت بعض المراسيم التنظيمية لهذا المجال، رغم أن القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 والقاضي بتمديد مفعول التشريع النافذ باستثناء بمقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية كأول تشريع جزائري في مجال التأمينات الاجتماعية، ولو أنه تضمن فقط النص على استمرار العمل وفق القوانين والقرارات السارية المفعول آنذاك، وكان أهم ما ميز هذه الفترة هو المرسوم 64-364 الصادر في 31 ديسمبر 1964 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصدر دستور جوان 1966 لتسيير حوادث العمل لصناديق الضمان الاجتماعي لجميع الأنشطة.

ت- المرحلة من 1970 إلى 1983.

ابتداء من 1970 بدأت لمسات المشرع الجزائري تبرز من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 116/70² المتعلق بالتنظيم الإداري لهيئات الضمان الاجتماعي، حيث برزت 06 صناديق أساسية تشكل منظومة الضمان الاجتماعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للوصاية الإدارية و مراقبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كالتالي:

1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
2. الصناديق الجهوية للضمان الاجتماعي.
3. صندوق التأمين على الشيخوخة.
4. صندوق للضمان الاجتماعي للموظفين.
5. صندوق للضمان الاجتماعي للعمال المناجم.
6. صندوق التأمين على الشيخوخة لغير الأجر.

كما تميزت هذه الفترة بصدر القوانين التالية:

¹ الجريدة الرسمية رقم 3 الصادرة في 08/01/1965 ص 23.

² مرسوم رقم 116/70 الصادر في 01 أوت 1970 الجريدة الرسمية رقم 68 الصادرة بتاريخ 11/08/1970 ص 984.

- مرسوم 215/70¹ المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 القاضي بإحداث لصندوق التأمين على الشيخوخة لغير الأجراء التابعين للقطاع غير الفلاحي.

- الأمر رقم 74-87 الصادر في 17 سبتمبر 1974، يمد شمول الضمان الاجتماعي للعمال ذوي الأجور في القطاع غير الفلاحي على العمال من ذوي الأجور.

- منشور 74-08² المؤرخ في 03 جانفي 1974، يضع معظم أنظمة الضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستثناء النظام الزراعي الذي تحت وصاية وزارة الفلاحة.

- قانون الأساسي للعمال رقم 78-12³ الصادر في 05/08/1978، حيث نصت المادة 187 منه على أن يستفيد العمال من الحق في الضمان الاجتماعي.

ث- المرحلة بعد 1983.

لقد اعتبرت سنة 1983 نقطة تحول جذري التي تم إنشاؤها لنظام الضمان الاجتماعي حيث تم التوجه الى فكرة نظام موحد شامل خاص بالضمان الاجتماعي يتسم بتوحيد الاشتراكات وامتيازات لصالح كل العمال بجميع فئاتهم، فظهرت خمس قوانين دفعة واحدة في 02/07/1983 متعلقة بالتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل الامراض المهنية و واجبات المكلفين، وأيضا المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي التي إنشاؤها رسميا كالتالي:

1- القانون رقم 83/11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

2- القانون 83/12 المتعلق بالتقاعد.

3- القانون رقم 83/13 الخاص بحوادث العمل والأمراض المهنية.

4- القانون 83/14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

5- القانون رقم 83/15 المتعلق بالمنازعات.

¹ الجريدة الرسمية رقم 107 الصادرة في 25/12/1970 ص 1632.

² الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 27/09/1974 ص 1006.

³ الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 05/02/1974 ص 115.

في سنة 1985 صدر مرسوم 1985/223¹ الذي وحد صناديق الضمان الاجتماعي إلى صندوقين هما:

6- الصندوق الوطني للمعاشات (CNR): فيكفل الضمان الاجتماعي لصالح المتقاعدين من عمال وارياب العمل.

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية (CNASAT): الصندوق الأساسي الموحد لتأمينات الاجتماعية بجميع مجالاتها.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 92-07² المؤرخ في 1992/01/04 الذي يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري و المالي لضمان الاجتماعي كالتالي:

- الصندوق الوطني لتأمينات لعمال الأجراء بالترخيم (ص، و، ت، أ) CNAS.

- الصندوق الوطني للتقاعد بالترخيم (ص، و، ت) CNR.

- الصندوق لضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالترخيم (ص، أ، غ، أ) CASNOS.

حيث تحول الصندوق السابق CASNOS إلى الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية CNAS، كما أصبح كل صندوق يسير عن طريق مدير يعين من طرف وزير القطاع لكل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد بمجلس إدارة يضم ممثلين عن العمال آخريين عن المستخدمين، وأعاد هذا المرسوم تخصيص قطاع غير الأجراء بصندوق خاص CASNOS حيث يتميز الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، مع الإبقاء على الصندوق الوطني للتقاعد على حاله.

وقد توسع نظام الضمان الاجتماعي بإنشاء الصندوق للتأمين على البطالة CNAC بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94³ الصادر في 1997/02/04 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت الوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، والصندوق الوطني للتأمين عن العطل المدفوعة

¹ الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 1985/08/20، المادة الأولى ص 1250.

² الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة بتاريخ 1992/01/08 المادة الأولى ص 64.

³ الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 1994/07/07 ص 05.

الأجراء CACOBATH الذي أنشئ بمقتضى المرسوم 95-97¹ المؤرخ في 04/02/1997 الذي جاء استجابة لضمان موسمية عمل القطاعات لقطاعات البناء.

الفرع ثانيا: هياكل التأمينات الاجتماعية.

CNAS: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ويشمل العمال الذين يتقاضون الأجور بصفة عامة، وكذلك بعض الفئات الأخرى (المعوقين، المجاهدين...) حيث تقتطع نسبة من أجور العمال شهريا لتغطية النفقات الناجمة عن المرض أو حوادث العمل.

CASNOS: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء هذا الصندوق خاص بأصحاب الحرف وأرباب العمل وبصفة عامة كل من يمتلك محل تجاري فهو ملزم بتسديد اشتراكاته لضمان الاستفادة من التعويضات عند المرض أو التعرض لحادث عمل، وكذا للحصول على التقاعد.

CNAC: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تضمن هذه الهيئة للعمال الذين تم تسريحهم بموجب قانون وزاري وكذلك في حالة إغلاق المؤسسات العمومية دفع أجرة شهرية لفترة معينة.

CACOBATH: صندوق التأمينات للعطل مدفوعة الأجر يعمل هذا الصندوق بين العامل وصاحب العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية و ذلك من خلال الاشتراكات التي تدفع سنويا لهذا الصندوق لتغطية أجور العمال الخاصة بالعطل.²

يغطي هذا الصندوق أو يتحمل تعويض أصحاب قطاعات الري، الأشغال العمومية والبناء، إضافة إلى الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS، الذي أنشئ بموجب القانون 83-16 الصادر بتاريخ 02/07/1983.

¹ الجريدة الرسمية رقم 08 الصادرة في 05/02/1997 ص 04.

² بن دهمه هوارية، مرجع سابق، ص 50-51.

الفرع ثالث: الأشخاص المستفيدون من نظام التأمينات الاجتماعية.

يتضمن الضمان الاجتماعي حوالي 8 مليون مؤمن اجتماعيا، حيث يغطي نظام الاجتماعي حوالي 80% من السكان¹ وعليه يمكن القول أن هذا النظام معمم في الجزائر خاصة فيما يتعلق بخطر المرض وبالتدقيق تعويض مصاريف العلاج للفئات الآتية:

- البطالون.
- المتقاعدون والمتحصلون على معاشات وإدارات من الضمان الاجتماعي.
- العمال الأجراء.
- العمال الذين يمارسون أعمالهم لحسابهم الخاص.
- المستفيدون من عقود الدمج المهني DAIP.
- الطلبة (دخل ضمن ذلك طلبة المعاهد والجامعات وتلاميذ المدارس).
- المجاهدون والمتحصلون على معاشات المجاهدين.
- المستفيدون من المساعدة الاجتماعية على غرار المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والمقدمة للأشخاص المسنين بدون دخل أو تعويض عن الخدمة ذات المنفعة العامة (IAIG) والمقدمة للبطالين بدون دخل.
- الأشخاص المعاقون.
- الطبالون الذين فقدوا مناصب شغلهم بدون تعمد لسبب ظروف اقتصادية.
- وتمتد الحماية إلى ذوي الحقوق وهم الأبناء تحت الكفالة، النساء، والآباء تحت الكفالة.

¹ Ministère du travail, de l. emploi et de la sécurité sociale , Présentation du système de sécurité en Algérie ,2010page4.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي تغطيها التأمينات الاجتماعية.¹

الفرع الأول: خطر المرض.

يحق لعمال التعويضات المختلفة المتعلقة بالمرض هذه التعويضات تعلق بالمؤمنين وذويهم (ذوي الحقوق)، ويمكنهم الاستفادة من العلاجات المباشرة دون مقابل وذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الضمان الاجتماعي ومثلي الأطباء، الصيدليات، المؤسسات العلاجية وعمال سلك الشبه طبي، إن الأداءات العينية لتأمين على المرض تمثل في المصاريف التالية: العلاج، الجراحة، الأدوية، الإقامة بالمستشفى، الفحوص البيولوجية والكهرودياغرافية والنظرية، علاج الأسنان واستخلافها الاصطناعي، النظارات الطبية، العلاج بمياه الحمامات المعدنية والمتخصصة، الأجهزة والأعضاء الاصطناعية، الجبارة الفكية والوجهية، إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء، إعادة التأهيل المهني، النقل بسيارات الإسعاف وغيرها من وسائل نقل المريض، الأداءات المتعلقة بتحديد النسل.

الفرع الثاني: خطر العجز.

هذا التأمين يضمن لعامل معاشا لعجز يعطى لمنحط الذي يتعذر عليه القيام بأي نشاط سواء جزئيا أو كليا فمثلا عند وفاة المستفيد من المعاش يحول معاش العجز إلى معاش فائدة ذوي الحقوق، وفي سن التقاعد يحول معاش العجز إلى معاش التقاعد.

الفرع ثالثا: التأمين على الأمومة.

تشمل الأداءات العينية لتأمين على الأمومة كفالة المصاريف المترتبة على الحمل والوضع وتبعاته حيث يغطي مصاريف الطبية والصيدلانية، مصاريف الإقامة بالمستشفى للأم والطفل المولود.

الفرع الرابع: التأمين على الوفاة.

إن التأمين على الوفاة يهدف إلى إفادة ذوي حقوق المؤمن المتوفي من منحة تعرف بمنحة الوفاة.

الفرع الخامس: التأمين على الشيخوخة.

يهدف التأمين على الشيخوخة إلى إفادة المؤمن بمنح مباشرة يمكن ان يضاف إليها زيادة الزوج المكفول، وبعد الوفاة تحول منحة التقاعد إلى منحة التقاعد المنقول لذوي الحقوق.

¹ محمد زيدان، محمد يعقوبي، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان التأمين لاجتماعي، المتلقي الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

الفرع السادس: التأمين على البطالة: يهدف التأمين على البطالة إلى توفير تغطية لعاطلين عن العمل وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من مصادر دخل أخرى، وهذا عن طريق العديد من الإجراءات الموضوعية من قبل الدولة كمنح القرض للقيام بمشاريع مصغرة.¹

¹ محمد زيدان، محمد يعقوبي، مرجع سابق، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

المبحث الثاني: صناديق الضمان الاجتماعي.

تتميز هيئات الضمان الاجتماعي بكونها مرافق عمومية ذات طبيعة اجتماعية يتم تسييرها ذاتيا من طرف المتسبين إليها والمتنفعون منها، نظر للطابع التضامني والتشاركي والتعاوني الذي يميز هذه الهيئات عن باقي المرافق العمومية الأخرى من جهة، والضمان مراقبة جميع الأطراف الفاعلة لإدارتها(خاصة في الجانب المالي) والمشاركة في تنظيمها.

المطلب الأول: صندوق التأمينات الاجتماعية لعمال الأجواء CNAS.

الفرع الأول: المهام صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال الأجواء CNAS.

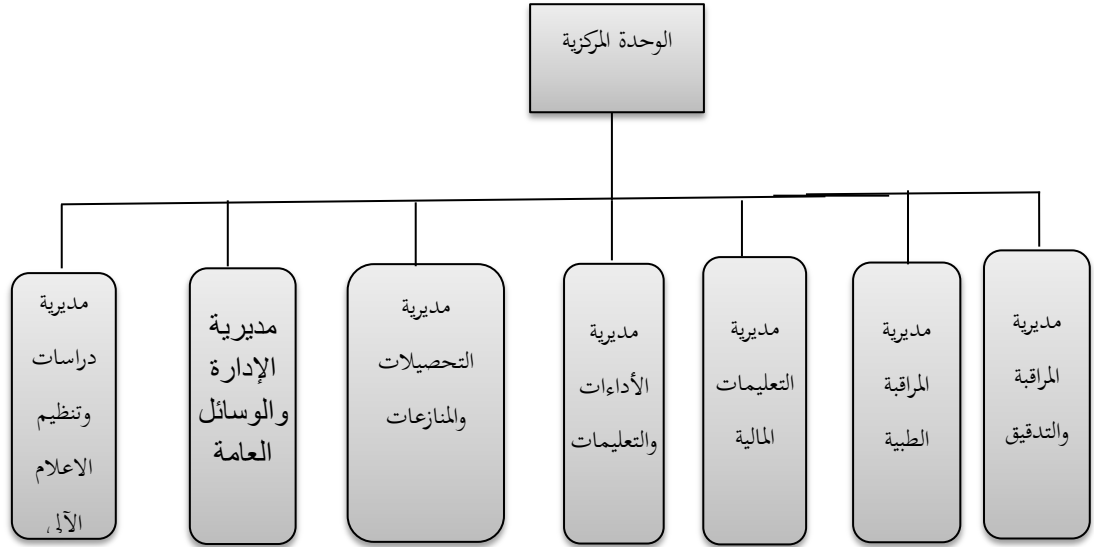
يتولى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجواء المهام التالية:

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل والأمراض المهنية.
- تسيير الأداءات العائلية.
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المحصنة لتمويل الأداءات.
- المساهمة في ترقية سياسة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.
- تسيير الأداءات المستحقة للأشخاص المستفيدين من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.
- تنظيم وتنسيق وممارسة الرقابة الطبية.
- القيام بأعمال في شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي.
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة.
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن اجتماعيا والمستخدمين واعطائهم رقما وطنيا.¹

¹ المادة 08 من قانون الضمان الاجتماعي الجزائري، ص 72 من المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 04 يناير 1992.

الفرع ثانيا: هيكل الوكالة الوطنية CNAS.

تحت الوكالة الوطنية المركزية Direction générale على ما يلي:



الشكل رقم (1-1): هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية CNAS.

وتحتوي الوكالة الوطنية المركزية direction générale على ما يلي:

الوكالات الجهوية التي تحتوي على وكالات ولائية عددها ثمانية وأربعين وكالة مكلفة بالتسجيل، تحصيل وتعويضات بالإضافة إلى مراكز الدفع التي توزع على أغلب بلديات الوطن ونجد حتى في بعض الأحيان المراكز الدفع التي تتوزع على أغلب بلديات الوطن ونجد حتى في بعض الأحيان المراكز المتخصصة مثال الضمان الاجتماعي لعمال وزارة المالية للجامعة وغيرها، ولا يزال مسؤولو الصندوق يطمحون في اكتساب المزيد من المرافق الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى إنشاء مراكز الدفع الفوري التي أصبحت توزع على كافة أنحاء وحدات القطاع.¹

الفرع ثالث: تمويل الصندوق CNAS.

تتمثل مداخيل الصندوق في الاشتراكات المدفوعة من المستخدمين والعمال إذ تساعد هذه الاشتراكات في تمويل مجموع الأداءات المتمثلة في التأمينات، حيث يعتمد نظام الضمان الاجتماعي الجزائري على المصدرين للتمويل:

¹ مرسوم تنفيذي رقم 151-97 المؤرخ في 1997/09/10 المحدد لنسبة تسير المنح العائلية وعلاوة الدراسات.

1. التمويل عن طريق الضرائب: وهو ما يقصد به اللجوء إلى مساهمات أخرى غير الاشتراكات المبنية مباشرة على الأساس المداخيل المهنية أو ما يشبه ذلك، ففي حالة تحقيق عجز مالي، تقوم الدولة بتقديم الدعم للقطاع عن طريق الضرائب .

2. التمويل عن طريق الاشتراكات: وهي أهم مصدر تمويل حيث يعني ذلك مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية وهذا ما يفسر أنه توجد علاقة بين قيمة مساهمته والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها وتمثل 35% نسبة الاشتراكات مجموع حيث توزع نسبة الاشتراكات كمايلي:

الجدول رقم(1-1): توزيع اشتراكات نسبة 35% للضمان الاجتماعي.

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم %	الحصة التي يتكفل بها العامل %	حصة الصندوق الخدمات الاجتماعية %	المجموع %
التأمينات الاجتماعية	12.5	1.5	-	14
حوادث العمل والأمراض المهنية	1.25	-	-	1.25
التقاعد	10	6.75	0.5	17
التأمين على البطالة	0.5	0.5		
التقاعد المسبق	2.5	0.25	0.5	1.5
المجموع %	25	9	01	35

La Source: www.ceiss.fr/docs/cotisations/algérie.html le 24/09/2012.

من الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة من أساس الاشتراك في ضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم والتي تمثل 25%، ثم نجد بعد ذلك اشتراك العامل المقدّر ب 09% من الأساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل، وأخيرا نجد نسبة 01% من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل.

أما نسب قطاع البناء والأشغال العمومية والري فتحسب كالتالي:

- نسبة 12.21% بعنوان التأمين على العطل المدفوعة الأجر.

- نسبة 0.75% بعنوان التأمين على البطالة الناتجة عن ظروف المناخية.

- نسبة 0.13% بعنوان الوقاية من المخاطر المهنية.

وبالنسبة للفئات الخاصة، فإن القانون يقرر لها نسبا خاصة، نذكر بعضها على سبيل المثال:

- المعوقون، نسبة اشتراكهم 5%.

- الطلبة الجامعيون، نسبة اشتراكهم 2,5%.

- الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص لحسابهم الخاص، نسبة اشتراكهم 6%.

- المتمهنون، نسبة اشتراكهم 1%.

الفرع الرابع: الفئات الخاضعة والحقوق التي ستفيد منها.

1. العمال الأجاء:

نصت المادة 03 من القانون 11/83 على ما يلي: " يستفيد من أحكام هذا القانون كل العمال سواء أكانوا أجاء أم ملحقين بالأجاء أيا كان قطاع النشاط الذين ينتمون اليه والنظام الذي كان يسري عليهم من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق¹ والمقصود بالأجاء والملحقين بالأجاء الفئات التالية:

- العمال الذين يباشرون عملهم في المنزل.

- الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص كالبوابون والخدامات والمرضات... الخ.

- المتمهنون الذين تدفع لهم رواتب شهرية تساوي نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- الفنانون والممثلون الناطقون وغير الناطقون في المسرح والسينما والمؤسسات الترفيهية الذين تدفع لهم مكافآت في شكل أجور.

- حاملو الأمتعة الذين يستخدمون المخطات.

- حراس المواقف الذين يستخدمون المخطات.

2. ذوي حقوق المستفيد:

يقصد بذوي الحقوق كل من:

- زوج المؤمن له: يستفيد من الأداءات العينية إذا لم يكن يمارس نشاط مهنيًا مأجورًا.

¹ المجلد 16 من المجلد الرسمي رقم 34 الصادر في 01 جوان 1994 ص 16.

. الأولاد المكفولون.

- الأصول المكفولون: أصول المؤمن له، أصول الزوجة عندما لا تجاوز مواردهم الشخصية المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد.

إلى جانب هذه الفئات الثلاثة هناك فئة رابعة وهي:

. الأعوان العاملون في البعثات الدبلوماسية.

. العمال العاملون في الخارج في إطار التربوي في الخارج.

. أعوان المثليات الجزائرية.

. الطلبة والعمال الذين يقبلون المتابعة والتكوين في الخارج.

الحقوق التي يستفيد منها المؤمن:

أ- **تعويضات عينية:** تعويض المصاريف الطبية والجراحية، الصيدلية، الاستشفائية، التحليلية وكذلك

المصاريف المترتبة عن العلاج بالحمامات المعدنية ويكون التعويض بنسبة 100%.

ب- **تعويضات نقدية:**

• **في حالة العجز المؤقت:** يكون التعويض ابتداء من اليوم الأول الذي يلي تاريخ التوقف، ويتكفل صاحب

العمل بتعويض اليوم الذي وقع فيه الحادث.

• **في حالة العجز الدائم:**

إذا ظهر بعد شفاء الجرح عجز دائم (جزئي أو كلي) يستفيد المؤمن من منحة مناسبة لخطورة العجز التي

يشخصها الطبيب الاستشاري لصندوق الضمان وفقا لجدول خاص.

الفرع الخامس: تحصيل الاشتراكات.

أجل تمكين الصندوق من الوفاء بالتزاماته المستقبلية تجاه المؤمن عليه والتي هي في الغالب التزامات طويلة الأمد،

يستند نظام تحصيل الاشتراكات للضمان الاجتماعي أساسا على النصوص التشريعية والتنظيمية خاصة

القانون 94-12 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي والذي يجبر المنخرط بنفسه على:

- القيام بالتصريح بالنشاط والانتساب للضمان الاجتماعي.
 - التصريح بالاشتراكات المستحقة بحسب عدد العمال والأجور.
 - تحديد المبالغ المستحقة لهيئة الضمان الاجتماعي وفقا لنسب الاشتراكات المطبق.
- إن التكليف وضع قانوني يوجد عليه المكلفون نحو هيئة الضمان الاجتماعي، ينشئ هذا الوضع واجبا على عاتق المكلف لصالح هيئة الضمان المختصة، ويقصد بالتكليف في المجال الضمان الاجتماعي، مجموع الالتزامات التي يقره القانون على عاتق المكلف، أما المكلف في إطار الضمان الاجتماعي فهو من يقع على عاتقه الالتزام الذي يقره القانون والمكلف وفق التعريف السابق النوعان:
- المكلف في إطار التأمين الاجتماعي لغير الأجراء: وهم من يمارس نشاطا حرا لحسابه.
 - المكلف في إطار التأمين الاجتماعي للأجراء ومن يلحق بهم (العامل و رب العمل).
- ومن التعريفات السابقة نعطي التزامات المكلفين والإجراءات القانونية المترتبة عن مخالفتها. فبالنسبة للالتزامات المكلف تتمثل في أربعة نقاط:
- التصريح بالنشاط.
 - الصريح بالعمل.
 - التصريح بالمداخيل والأجور.
 - دفع الاشتراكات.¹

¹ الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994 ص 17

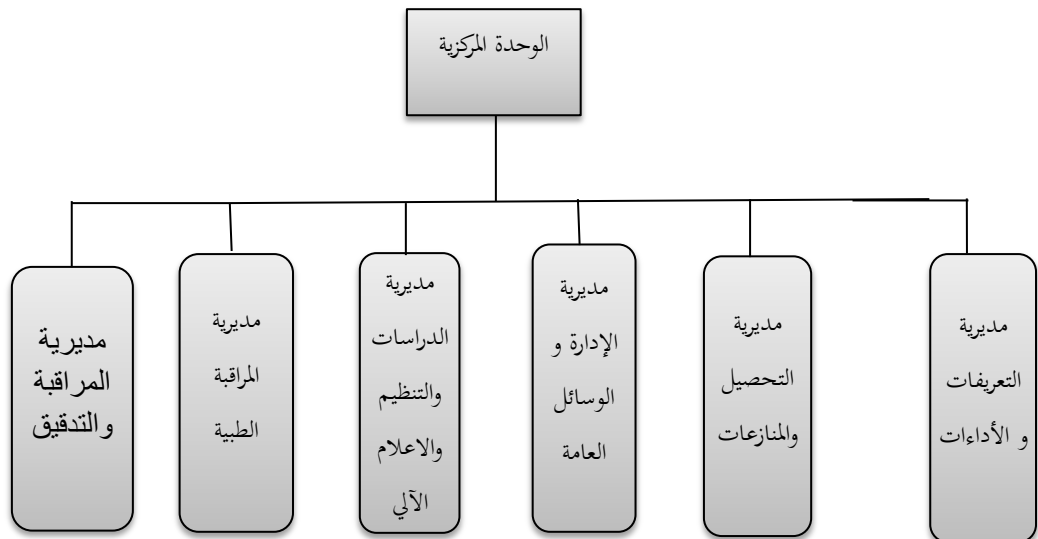
المطلب الثاني: الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجاء CASNOS.

جاء إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجاء وفقا لقانون 92-07 المؤرخ في 04/01/1992 المتعلق بالتنظيم الإطار القانوني والإداري والمالي كما ذكر سابقا، ويمول الصندوق بنسبة 15% تحسب على العائد السنوي الخاضع لضريبة، وتقسم هذه النسبة 7.5% بين التقاعد والتأمينات الاجتماعية¹، ويتم دفع الاشتراكات سنويا بالنسبة لغير الأجاء الذين

الفرع الأول: مهام الصندوق CASNOS.

- التنظيم والمراقبة والمتابعة لنشاط الوكالة الوطنية.
- إصدار التعليمات وتنظيمات العمل واللوائح المسيرة لنشاط بقية الوحدات.
- ترقية نظام إعلامي آلي لمراقبة والمتابعة من أجل تحقيق أهداف الصندوق.
- ضمان التوازن المالي.
- يقوم بتسجيل المؤمن عليهم اجتماعيا المستفيدين.
- يبرم اتفاقيات مع صناديق الضمان الاجتماعي لتأمين الرقابة الطبية ومصلحة أداء الخدمات.

الفرع ثانيا: الهيكل التنظيمي لضمان الاجتماعي لغير الأجاء CASNOS.



شكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لضمان الاجتماعي لغير الأجاء CASNOS.

¹ كيفاني شهيدة، التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية مع دراسة خاصة لحماية الصحية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2006/2007، ص 105.

أما بالنسبة لتنظيم هيكلته من أجل التكفل بكافة المهام يتكون هيكل الصندوق من:

- وكالة مركزية la direction générale
- وكالة جهوية des directions regionales
- شبكات ولائية les antennes de wilaya
- شبكات خاصة les guichets spéciales

وتمثل مهمة الوكالة المركزية فيمايلي:

- التنظيم والمراقبة والمتابعة انشاط الوكالة الوطنية.
- اصدار التعليمات العمل واللوائح المسيرة لنشاط بقية الوحدات.
- ترقية نظام التسيير لفروع الصندوق.

أما الوحدات الجهوية والشبكات الولائية تكفل ب:

- تسجيل وترقيم المؤمنين.
- تحصيل الاشتراكات والمراقبة والمتابعة القضائية.
- دفع وتعويض مختلف الأداءات المحددة قانونيا.
- المراقبة الطبية.¹

الفرع ثالث: الفئات الخاضعة للتأمينات الاجتماعية.

وتشمل هذه كل من يمارسون أعمالهم على استقلال وتظم هذه الفئة مجموعة كبيرة وغير متجانسة من

الأشخاص وهم التجار وذوي المهن الحرة من:

- التجار الصناعيين والحرفيين.
- المشتغلون في المهن الحرة.
- مالكو الأراضي الفلاحية.
- أصحاب وسائل النقل.

¹ كيفاني شهيدة، مرجع سابق، ص106.

وهناك من التشريعات من تقر الاشتراك الإجباري لفئة وذلك بإخضاعهم لنظم خاصة بهم كالتشريع الفرنسي وهناك من التشريعات الأخرى من تترك لهم الحق في الاشتراك في النظم التأمينات السائدة بالنسبة للأجراء ومن خلال المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 119/93 المؤرخ في 15/05/1993 المحدد لاختصاصات الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء، سيره وتنظيمه التي تنص على تشكيله مجلس الإدارة ومن خلال الأعضاء الممثلين لهذا المجلس يمكن لنا استخلاص الفئات الخاضعة لها من تعدد الأعضاء لهذه الفئات وهم:

- الممارسين للمهن التجارية.
- الممارسين لأعمال الزراعة المشككة في المستثمرات.
- الممارسين للمهن الحرة من أطباء ومحامين وخبراء.
- الحرفيين.
- الصناعيين وأصحاب المهن الصناعية.

الفرع رابعا: التسجيل والانتساب لدى صندوق الضمان الاجتماعي لعمال غير الأجراء:

إن نظام الضمان الاجتماعي هو ضمان الحماية للمؤمن وذوي حقوقه من جهة، كما أنه ضمان حماية اجتماعية تضامنية لجميع المنخرطين الاجتماعيين من جهة أخرى وبالتالي فالانتساب قبل أ، يكون التزاما قانونيا فهو فعل تضاممي.

وقد نص المشرع على هذا الإجراء في المادة 05 من القانون رقم 83-14 المتعلق بالالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي المعدل والمتمم والتي جاء فيها على أنه " يخضع كذلك لأحكام هذا القانون الأشخاص الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاط مهني أو صناعيا أو تجاريا أو فلاحيا أو حرفيا، أو حرا أو أي فرع قطاع نشاط آخر حتى وإن لم يستخدموا عمالا أجراء"¹

ومن خلال هذه المادة يتضح أن الأشخاص الذين يمارسون لحسابه الخاص نشاط مهني أو صناعيا أو تجاريا أو فلاحيا أو حرفيا، أو حرا أو في أي فرع قطاع نشاط آخر ولو لم يستخدموا عمالا في نشاطهم فإنهم يخضعون للقانون رقم 83-14 المتعلق بالالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي بما فيها الالتزام بالانتساب لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء.

¹ المادة 05 من القانون 83/14 المؤرخ في 02/07/1983 المتضمن التزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي والمتمم بالقانون رقم 04-17 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني لمعاشات CNR.

الفرع الاول: نشأة CNR.

هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، أُنشئ هذا الصندوق بنص المرسوم رقم 85-23 المؤرخ في 20 أوت 1985، والذي تم استبداله بالمرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، المتعلق بكيفية تسير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي لتأمين الاجتماعي، وكانت الغاية الأساسية من إنشائه هي تسير مختلف أنظمة التقاعد التي كانت متواجدة قبل دستور 1983 وتوحيدها في نظام تقاعد موحد يعطي نفس الامتيازات لجميع العمال بغض النظر عن ميدان نشاطهم.

الفرع الثاني: مهام الصندوق الوطني لمعاشات CNR.

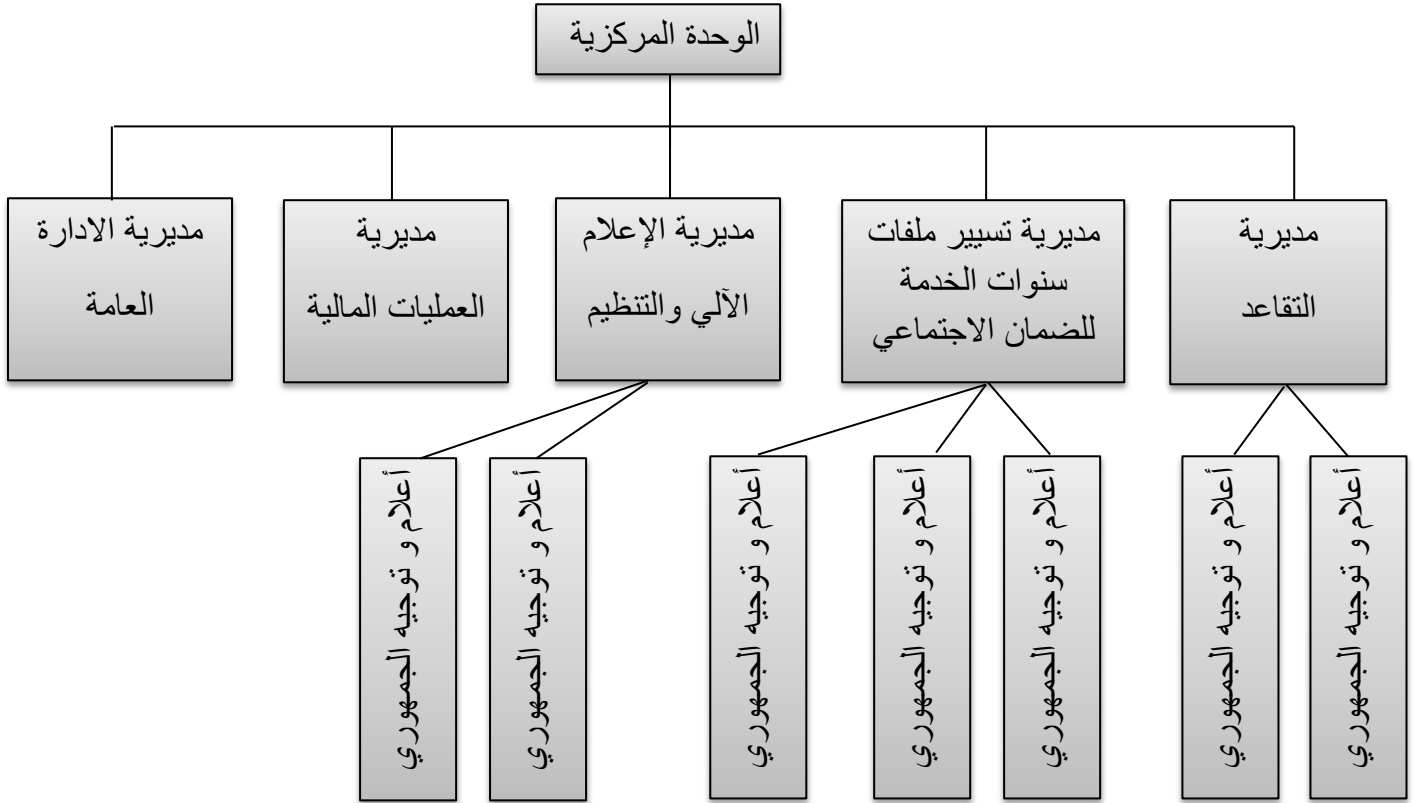
وقد حددت مهام الصندوق في المادة التاسعة من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 وهي كالتالي¹:

- . تسير أجور ومنح التقاعد، إضافة إلى أجور ومنح ذوي الحقوق.
- . تسير الأجور والمنح المقدمة وفق التشريع الداخلي ل 1 جانفي 1984 حتى انتهاء حقوقها.
- . ضمان التحصيلات، المراقبة وحل النزاعات المتعلقة بالأقساط الموجهة لتمويل خدمات التقاعد.
- . تطبيق تشريعات ونصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتأمين الاجتماعي.
- . ضمان توفير المعلومات لمستفيدين والعمال.
- . تسير صندوق المساعدة والنجدة بتطبيق المادة 52 من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد.

¹ http://www.cnr_dz.com.2017/02/23.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق معاشات CNR.

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لصندوق المعاشات CNR.



الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لصندوق المعاشات CNR.

الفرع الرابع: الأداءات المتعلقة بالتأمين على التقاعد.

يستفيد من معاشات التقاعد كل العمال والموظفين وكذا أصحاب المهن الحرة كالمحامين والتجار والأطباء وهذا لكون هذه الفئة تمثاري نشاطا لحاسبها الخاص وغير مأجور، وتمثل الحقوق الممنوحة في مجال التقاعد حسب المادة 05 من القانون رقم 12/83 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم والذي جاء فيها على أنه تمثل الحقوق الممنوحة لتقاعد فيمايلي:

- معاشي مباشر يمنح على أساس نشاط العامل بالذات ويضاف إليه زيادة عن الزوج المكفول.

- معاش منقول يتضمن:

• معاش إلى الزوج الباقي على قيد الحياة.

• معاش اليتامي.

• معاشات لأصول.¹

وحسب القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 دسمبر 2016 والمتعلق بالتقاعد الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 وحسب مادته رقم 02 التي تعدل وتتم أحكام المادة 06 من قانون رقم 83-12 فإن استفادة العامل من معاش التقاعد وجوب على استيفاء الشرطين الآتين:

- بلوغ سن ستين (60 سنة) من العمل على الأقل غير أنه يمكن إحالة العاملة على التقاعد بطلب منها ابتداء من الخامسة والخمسين سنة كاملة.
- قضاء خمسة عشر (15 سنة) على الأقل في العمل.
- يتعين على العامل (ة) لاستفادة من معاش التقاعد أن يكون قد قام بعمل فعلى يساوي على الأقل نصف المدة المشار إليها أعلاه ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.²

¹ المادة 05 من القانون رقم 83/12 المؤرخ في 02/07/1983 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم.

² المادة 02 من القانون 15/16 المؤرخ في 31/12/2016 المتعلق بالتقاعد الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83/12 بموجب المادة 03 من الأمر رقم 96-18 المؤرخ في 06 يوليو 1996.

المبحث الثالث: التشخيص المالي والمحاسبي.

يواجه المسير المالي صعوبات متعلقة بالوضعية المالية المتباينة لشركة ما توجب عليه إتخاذ قرارات ناجحة وفعالة وهذا ما يوجب عليه إجراء عملية لتشخيص الوضع.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص

كلمة تشخيص أصلها إغريقي و تعني القدرة على الإدراك والتمييز بين الصحيح والخطأ وقد كان مجال استخدامها الأول هو الطب حيث يتم تشخيص المرض بناء على أعراضه ثم تقديم العلاج المناسب له، لكن هذا المصطلح عرف استخدامه تطورا كبيرا ليشمل مجالات عدة منها المجال الاقتصادي الذي يستخدم في المؤسسات المختلفة بهدف معرفة الصعوبات والمشاكل التي تواجهها واتخاذ الإجراء المناسب لضمان بقائها واستمرارها.

الفرع أول: تعريف التشخيص و أنواعه.

أولاً: تعريف التشخيص.

1- يعرف على أنه "القيام بمجموعة من التحاليل و الفحوصات لشخص معين و هذا المعرفة علية انطلاقاً من أعراض يستدل بها الشخص¹.

2- يعرفه G.Bsow على أنه "مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فانه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة².

3- يعرف على أنه "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج النقائص³.

¹ -kamel hamdi ,diagnostic et redressement d'entreprise, Esslam cheraga,p11

² -Alain Marion ,le Diagnostique ,edition economie, paris ,1993,p08

³ -eglaen j. y., Micol,A. Stoloy .H .,Pujol.A. ,Les Mecanismes Financieres De L'entreprise, 'edition Monthrstien.E.J.A.,1991,P429

ثانيا: أنواع التشخيص.

هناك عدة أنواع من التشخيص نذكر منها¹

1- التشخيص الوظيفي :

وهو العمل على فحص وظيفة أو وظائف معينة للمؤسسة بهدف استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة ، ونقاط القوة و الضعف لها.

2- التشخيص الاستراتيجي:

و هو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة و التأقلم مع محيطها ، أي تقدير نشاط المؤسسة ، المكانة التنافسية ، نقاط قوتها و ضعفها ، يسمح هذا التشخيص بوضع إستراتيجية مستقبلية للمؤسسة.

3- التشخيص العام:

ويعرف على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة إستراتيجية ، تحليل مختلف الوظائف ، التوازن المالي ، تقدير هوية المؤسسة.

4- التشخيص السريع:

ويستعمل في حالة إحساس المؤسسة بمضايقات و ذلك في الأجل القصير من خلال جمع المعلومات اللازمة وتحليلها و إعطاء النتائج ، عندها يتم اتخاذ الإجراء العاجل اللازم.

5- تشخيص الهوية:

يعتمد على إظهار عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة

¹ - رفاع توفيق ، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة ، رسالة ماجستير في المالية بخزائر ، 2002، ص41

6- التشخيص المالي و المحاسبي :

تعتبر الوظيفة المحاسبية و المالية من الوظائف الأساسية في المنشأة و يتم تشخيص هذه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن و تنظيم السيولة¹

• التشخيص المحاسبي :

يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات المنشأة، و التي تشمل حسابات الذمم و النتائج و مدى ملائمة المعطيات التقديرية و التي تم على أساسها تقدير الأرباح، و تعتمد هذه الدراسة على المراقبة الداخلية و بعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة و محاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

• التشخيص المالي:

يسمح لنا التشخيص المالي للمنشأة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة و الضعف لديها و كذا الموقع الذي تحمله في ظل التغيرات البيئية المؤثرة عليها حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمنشأة، و سنتطرق إليه بالتفصيل في المطلب التالي.

الفرع ثاني: أهمية التشخيص و الأطراف المعنيون به.

تمثل أهمية التشخيص في المنشأة من خلال الأطراف المستفيدة منه:

أولاً: أهمية التشخيص.

يعمل المسكرون على القيام بالتشخيص نظراً لأهميته فيما يلي²:

1- الإحاطة بجميع النتائج القياسية للشركة

¹ - مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركة التأمين، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2010/2011، ص54.

² مختاري زهرة، مرجع سابق، ص54-55.

2- الرفع من كفاءة الشركة و ضمان إستراتيجيتها في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و هذا باعتباره قاعدة تسييره.

3- إعطاء نظرة شاملة حول وضعية الشركة لجميع المتعاملين سواء مدراء أو مساهمين أو من طرف الدولة خاصة عند اتخاذ قرارات تشمل (التطهير، إعادة الهيكلة، الخصخصة).

تكمن أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسات الكبيرة من خلال قيامها به بصفة دورية و مستمرة حيث عادة ما تقوم به كل سنة وهذا لما له من أهمية في مواجهة التقلبات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة فيتطلب في حالة مواجهة الشركة لأزمة أثرت بشكل أو بآخر على توازنها و هذا ما يقلل من كفاءته حيث في مثل هذه الحالة يكون متأخرا.

ثانيا: الأطراف المعنية بعملية التشخيص.

تختلف الأطراف المعنية بعملية التشخيص على حسب نوع التشخيص أي مجاله فهناك¹:

أ- التشخيص الداخلي :

يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح المنشأة والذين لديهم دراية كاملة بها و مختلف أقسامها و هذا ما يساهم في الوصول إلى نتائج أسرع حيث يكون التشخيص أعمق و أدق في حالة المعرفة الشاملة بشتى خفايا الشركة

ب- التشخيص الخارجي:

ويمكن أن يقوم به كل من:

• المسكرون:

و يشمل على فرقة خارج المنشأة متخصصة في هذا النوع من العمليات كمكاتب الدراسات و الذي تقوم المنشأة بتعيينهم نظرا لكفاءتهم و تجاربهم السابقة.

• المساهمون:

1- مختاري زهرة، مرجع سابق، ص 55.

و هم حملة الأسهم إذ يعتبرون طرفا هاما في تمويل استثمارات الشركة حيث يعملون على تحديد مستوى المخاطر و الربحية من استثماراتهم لذا يفضلون دائما الشركة القادرة على البقاء و الاستمرار.

• الممولون :

تعتبر البنوك مصدر من مصادر تمويل المنشأة و تقوم البنوك و مؤسسات الائتمان بالفصل في منح القروض من عدمه على أساس رأيهم في الصحة المالية للمنشأة و هذا بغرض ضمان قدرتها على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

الفرع ثالث : شروط التشخيص¹:

1- اختيار الشخص:

يعد الاختيار السليم للشخص الذي سيقوم بمهمة التشخيص ضمان رئيسي للوصول إلى تشخيص فعال، حيث تقوم المنشأة بتعيين شخص أو أشخاص في مختلف المصالح و يقدمون تقريرا عن الوضعية السائدة فيها بحكم تجربتهم المسبقة ،

أو يمكن أن تلجأ إلى أطراف خارجية تكون متخصصة في مثل هذه العمليات حيث يعتبر اختيار الشخص له أهمية كبيرة على موضوعية التشخيص و هنا تكمن الإشكالية في معرفة ما إذا كان التشخيص يجب أن يتم من طرف مسيري المنشأة أو من طرف أطراف خارجية لذلك تعتمد المنشأة على الجمع بين عامل التكلفة وعامل المؤهلات.

وعليه يجب على الشخص أن تتوفر فيه قدرات ومميزات منها:

- الخبرة في مجال عمله.
- التحكم في نوعية الاتصالات.
- الدقة في تصنيف المعلومات.
- القدرة على اكتساب ثقة المتعاملين.

-مختاري زهرة، مرجع سابق، ص56-57.¹

- كسب المعارف الفكرية و المنهجية.

2- توفير المعلومات:

تعتبر المعلومة من أدوات التشخيص و في نفس الوقت نتيجة له، حيث لا يوجد تشخيص بدون معلومات فالدقة و الصرامة في تحصيل المعلومات و تحليلها أمر أساسي في عملية التشخيص و يمكننا الحصول عليها من داخل أو خارج المنشأة.

- المعطيات الداخلية:

وهي المعلومات الخاصة بسير وظائف المنشأة منها المعلومات حول النتائج ووسائل التنظيم و طرق التسيير و السياسات المطبقة الخ.

- المعطيات الخارجية:

وتشمل المعلومات المتعلقة بمحيط المنشأة .

3- مدة التشخيص:

ترغب المنشأة في الحصول على تشخيص شامل و دقيق لكل الجوانب في أجل قصير بينما المشخص يريد الحصول على أكبر وقت ممكن حتى يتمكن من تقديم تقرير دقيق و مقبول و عليه نجد تفاوت في تحديد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم النتائج

وحتى يتمكن من تحديد مدة التشخيص يجب مراعاة ما يلي:

- نظام المعلومات بالمنشأة
- وضعية المنشأة
- عدد الأشخاص المشرفين على التشخيص

4- توفير الظروف الملائمة :

من خلال أبرز أهمية و أغراض التشخيص لمسيرى المنشأة و مختلف العاملين فيها حتى يسهل على المشخص تأدية مهمته.

الفرع رابع: مراحل التشخيص

يسمح لتا التشخيص بأخذ صورة عن المنشأة و موقعها في محيطها و يبين لنا نقاط القوة و الضعف فيها و يعرض لنا مجموعة من الحلول و المتطلبات و تتمثل المراحل المختلفة التي يمر بها التشخيص فيما يلي¹:

1- الاجتماع التحضيري:

و يكون بين مسئولي المنشأة و المشخص سواء كان من داخل أو خارج المنشأة حيث يقوم المسؤول بعرض المشاكل التي تواجه المنشأة بغرض إبلاغ المشخص بطبيعة المهمة الموكلة له كما يتم الاتفاق على أمور أخرى.

2- تخطيط العمل ووضع البرنامج:

وتأتي بعد الاجتماع التحضيري حيث يقوم المشخص بتسطير الخطوط العريضة لعمله و البرنامج المتبع، ثم يختار المنهجية التي يجري بها التشخيص و يحدد مجالات ذلك.

3- جمع المعلومات :

ويتم جمع المعلومات الأكثر دقة بتقنيات تسمح بذلك كالأستبيانات و المقابلات و الوثائق الداخلية للمنشأة

4- التحليل الانتقادي :

ويتم ذلك من خلال مقارنة وضعية المنشأة مع التقديرات المخطط لها-فعالية داخلية- أو مع المحيط الخارجي- فعالية خارجية- و هنا يتم تحديد المشكل.

-رفاع توفيق، مرجع سابق، ص42. ¹

5- التوصيات :

المشخص بعد قيامه بالتحليل يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتفادي تكرار المشكل ، و ما يجب القيام به مستقبلا.

6- تقديم التقرير:

وهي مرحلة حاسمة يتم من خلالها :

- اعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير .
- الاتفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير.
- القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة و المفاضلة بينها و اختيار الأمثل منها.
- إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموما.

ويرى p-THIBATJ أنه من الأفضل إضافة مرحلة أخيرة و هي تنفيذ التقرير يتم فيها اختيار حل مناسب من بين الحلول المقترحة و يجب أن يكون هذا الاختيار وفق موارد و إمكانيات المنشأة.

المطلب الثاني: ماهية التشخيص المالي والمحاسبي.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية التشخيص المالي.

أولا: مفهوم التشخيص المالي.

التشخيص المالي يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند المولين الخارجين عن المؤسسة وهو يرتبط في هذه الحالة بالتحاليل المنحزة على الأوراق انطلاقا من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية مكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط والقوانين والعلامة الضرورية لصحة مالية جيدة.¹

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

¹ Claude Bueno, Finance D'entrepris, Les règles du jeu ,3éme tirages,2004,p280.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.¹

ثانيا: أهمية التشخيص المالي.

تمكن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتواصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية²:

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة لتوازنات المالية المطلوبة.
2. تحديد المراكز المالي ودرجة الاستقلالية لمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
3. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدي إمكانية تسديد الديون.
4. تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
5. تحديد مستوي المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6. استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
7. اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
8. إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

¹ إلياس بن سامي، يوسف قرشي، التسيير المالي "الإدارة المالية دورس تطبيقات"، دار وائل للنشر، 2006، ص45.

² دردوري لحسن، محاضرات في التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص11.

الفرع الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي.

أولاً: أهداف التشخيص المالي.

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إل¹ى:

1. تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
2. فهم السلوك الاقتصادي والمالي لمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
3. تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
4. يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
5. يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
6. يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.
7. يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصاً من تهمهم وضعية المؤسسة.²

¹ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، ص 47-48.

² دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 11.

ثانيا: خطوات التشخيص المالي.

من خلال عملية التشخيص المالي نقوم بتشخيص مجموعة من أقسام الشركة والتي تشمل¹:

1- التشخيص الجيد للنشاط: حيث يشتمل كل ما يتعلق بنشاط الشركة وهذا يشمل:

***تحليل السوق:** ويتم من خلال تحديد السوق الذي تنشط فيه الشركة ولا نقصد بالسوق القطاع الاقتصادي وإنما هو القاعدة الذي تنشط فيها المنافسة ويتم تحليل السوق بدراسة نمو السوق والذي نقصد به قيمة السوق، مخاطر السوق، الحصة السوقية، نوع المنافسين.

***تحليل المنتج:** وهذا من خلال تحليل كل من:

- قدرة الشركة على تطوير نشاطاتها وابتداع أنشطة جديدة.
- نظام الإنتاج وكذا أهم الاستثمارات.

***تشخيص مراحل التصنيع:** وهذا بإتباع كل المراحل التي تقع أثناء العملية الانتاجية من أول مرحلة استخدام المواد الأولية إلى غاية المنتج النهائي بالتطرق لمختلف التكاليف والمصاريف.

***تحليل شبكات التوزيع:** حيث تعمل على:

تعرف المنتج لزبائن، وكذا التخزين.

- تقديم الخدمات: من خلال شروحات المنتج، خدمات ما بعد البيع والخطر الذي يواجه شبكات التوزيع تكمن في حالة عدم ضمان تأدية وظيفتها خاصة نتيجة عدم إيصال المعلومات الخاصة بالمنتج إلى المستهلكين.
- المستخدمون: وهم الاطراف المحيطة بالشركة وتشمل: المساهمين سواء الداخليين أول الخارجيين والمسيرين وهم الأطراف المسئولين عن القرارات المتخذة في الشركة.

2- تشخيص الخيارات المحاسبية المعمول بها في الشركة: وهذا من خلال الاستعانة بتقارير محافضي الحسابات والمدققين حيث هل هناك تطبيق لكل من:

*المبادئ المحاسبية وتقنيات التجميع، التقارير المالية، نسب المؤونة، المخزونات.

¹ مختاري الزهرة، مرجع سابق، ص 61.

وهذه الخطوات يجب أن تمر بأربع مراحل التالية:

1.2- خلق الثروة: وهذا وفق تحديد رقم الأعمال إما بالسعر أو الكمية من خلال تحليل الهوامش وما مقدار رقم الأعمال حيث أن الشركة التي هي في مرحلة النمو ليس لها نفس أهمية الإحصاءات في إبراز قوة الدورة التشغيلية ونتائجها، وهذا وفق:

* تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير.

* أثر المقص: وهي آلية رياضية بسيطة تبرز الاختلاف في المنتج والتكاليف حيث تسمح بفهم المكنزات الاقتصادية والوضعية الاستراتيجية للشركة حيث تبرز لنا تباين النتيجة.

2.2- تشخيص الاحتياجات المالية: إذ يمكن للشركة ان تجتهد عند الاحتياج إلى:

* الاحتياج في رأس المال العامل: وهو رصيد الحسابات في الميزانية حيث مستوى وعليه لما يكون احتياج في رأس المال العامل ضعيف أو سالب يعد عامل استراتيجي جد ملائم في تنمية سياسة النمو في الشركة.

* الاصول الثابتة:

أوجه التمويل الضرورية: يمكن للشركة تمويل نفسها من خلال تدفقات الخزينة.

للمخاطر المالية وتشمل على مخاطر تغير أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة مخاطر نقص السيولة، مخاطر التضخم.¹

تبدأ عملية التشخيص بخطوتين أوليتين

¹ مختاري الزهرة، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتأمينات الإجتماعية و تشخيصها المالي و المحاسبي

الجدول رقم(1-2): صيرورة التشخيص المالي.

أولا تكون البداية بتحليل النشاط و الإحاطة بمختلف جوانبه...
■ السوق أو الأسواق ■ المنتج أو المنتجات ■ مراحل التصنيع ■ شبكات التوزيع ■ المستخدمين

ثم تبني الخيار المحاسبي المعمول به داخل المؤسسة
■ المبادئ المحاسبية ■ تقنيات التجميع ■ التقديرات المالية ■ المؤونات ■ المخزونات ■ ... إلخ

ثم الشروع في تنفيذ مخطط بأربعة مراحل:

تطلب عملية خلق الثروة وتحقيق الفوائض المالية...
■ تحليل الهوامش: ○ الأرصدة الوسيطة للتسيير ○ أثر المقص ○ أثر النقطة الميتة

الانطلاق في مشاريع استثمارية...
■ الإحتياج في رأس المال العامل ■ الأصول الثابتة

... التي يجب أن تمول...
■ تدفقات الخزينة ■ المخاطر المالية: سعر الصرف، معدل فائدة... إلخ

... وأن تحقق مردودية كافية.
■ تحليل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية: أثر الرافعة المالية ■ مقارنة المردودية الإقتصادية بمعدل المردودية المتوقع من المساهمين ومالكي راس المال: القيمة، مخاطر العسر المالي.

المصدر: إلياس بن ساسي قريشي، مرجع سابق، ص46.

الفرع الثالث: طرق التشخيص المالي.

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع وهي التشخيص التطوري، التشخيص المقارن والتشخيص المعياري.¹

1- التشخيص التطوري: وهذا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدة دورات مالية متتالية و وفقا يتم تحليل الوضعيات المالية المستقبلية وحتى تتمكن الشركة من إجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور وفعال وهذا حتى يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

ويرتكز التشخيص المالي التطوري على دراسة تطور العناصر التالية:

- **النشاط:** متابعة التغيرات الحاصلة في النشاط عبر فترات و هذا اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ووفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق وبناء على حالات نمو النشاط وتطوره(مستقر، منخفض) يمكن مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي ينبغي أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.
- **أصول الشركة:** تعبر الأصول عن مجموع إمكانيات الشركة المادية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للشركة سواء كان توجيهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- **هيكل دورة الاستغلال:** ونقصد بهيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون و المخزونات والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال حيث يتوجب على الشركة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على المستوى الاحتياجات المالية.
- **الهيكل المالي:** يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر التمويل الشركة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة، ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات لاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة الشركة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص49.

● **المردودية:** يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للشركة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية الشركة حيث يعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة وعليه تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

2- التشخيص المقارن: يمكن الفرق بين التشخيص التطويري والتشخيص المقارن في كون التشخيص التطويري يعتمد على تحليل الوضع المالي للشركة مراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن فيتركز على تشخيص الوضعية المالية للشركة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط ومنه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع الشركة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وهذا باستخدام مجموعة من الأرصدات والأدوات والمؤشرات المالية فالحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للشركة بناء على التغيرات الحاصلة في المحيط.

3- التشخيص المعياري: يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أنه وبدل من مقارنة وضع الشركة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتمد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا أو بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تمكن من توضيح و تبسيط محتوى هذه الطريقة من طرق التشخيص المالي نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل مثال:

- معدل الهيكل المالي الذي يساوي (الديون/الأموال الخاصة) يقدر ب 08% كمعيار بالنسبة للمؤسسات البنكية وعليه لا يجب أن تكون متقرب من هذه النسبة.

- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.¹

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي والمحاسبي.

إن الهدف من التشخيص المالي هو تحديد ومعرفة مواطن القوة والضعف في الحياة المالية للشركة وهذا لضمان تحسين الوضع في المستقبل واستمرارية التسيير الفعال، وهذا بطبعة الحال يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 50-51.

الفرع الاول: تحليل المالي.

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية مع وجوب عدم التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية وهذا اعتمادا على المنظور المالي أو المنظور الوظيفي.

1. **المنظور المالي:** والذي يركز على دراسة الميزانية المالية، رأس المال العامل، نسب السيولة والدين والملاءة.
- **الميزانية المالية:** وهي مصنفة على أساس متجانس على حسب السيولة في جهة الأصول وعلى الأساس الاستحقاق في جانب الخصوم حيث تسمح بتقييم الذمة المالية للشركة في وقت معين.¹

وعليه فالميزانية المالية تكون من أربع عناصر أساسية: حيث الأصول فيها مقيمة بالقيمة الحالية ففي جانب الأصول نجد الأصول الصافية الأكثر من سنة مرتبة (حسب درجة السيولة).

أما في الجانب الخصوم نجد الخصوم المستحقة في أكثر من سنة والخصوم المستحقة في أقل من سنة (على حسب الاستحقاق).

- **رأس المال العامل:** تسمح الميزانية بتحديد رأس المال العامل، مؤشر الملاءة حيث يعتبر رأس المال العامل مؤشر يوضح طريقة تمويل الأصول الأكثر من سنة ومدى درجة تغطية الديون القصيرة الأجل من قبل الأصول القصيرة الأجل حيث تمثل هامش أمان مالي للشركة و يمكن حسابه وفق الطريقتين التاليتين:

انطلاقا من أسفل الميزانية.

$$\text{الخصوم طويلة الأجل} - \text{الأصول طويلة الأجل} = \text{رأس المال العامل}$$

انطلاقا من اعلى الميزانية.

$$\text{الأصول قصيرة الأجل} - \text{الخصوم القصيرة الأجل} = \text{رأس المال العامل}$$

¹ Serge EVRAERT, Analyse et diagnostic Financiers Méthodes et cas, Edition EYROLLES Paris,1991,P107.

- نسب الميزانية المالية:

حتى تتمكن أكثر من فهم التحليل المالي للميزانية يتوجب عليها فهم النسب التالية:¹

نسب السيولة: تعكس مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها قصيرة الأجل باستخدام مجموعة الأصول.

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- نسبة السيولة المختصرة = $\frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

- نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$

نسبة الملاءة المالية: تعكس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها من قبل مجموع أصولها.

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

2.1- تحليل هيكل الاستغلال: حيث يركز على مفهوم الوظيفي للشركة من خلال الفصل بين النشاطات

الرئيسية حيث يعد تحليل الهيكل المالي والتوازن المالي يتوجب أولاً التقريب الوظيفي للميزانية وهذا بدراسة

الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل بعد وظائف الشركة وتقوم بدراسة كل من:

الميزانية الوظيفية:

¹ Beatrice et Francis grandguillot, l'essentiel de l'analyste Financiers ,3^{ème} Edition, Gualin edition, Paris, 2010, P78, 79.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتأمينات الإجتماعية و تشخيصها المالي و المحاسبي

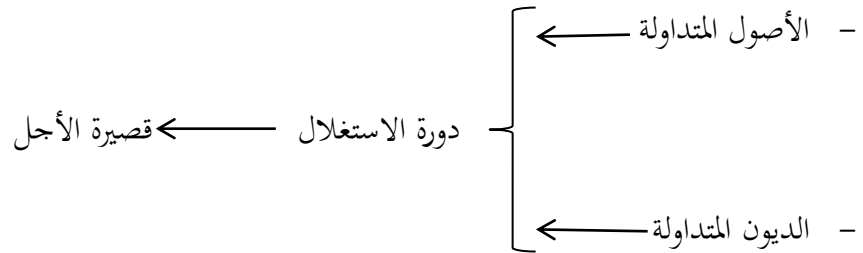
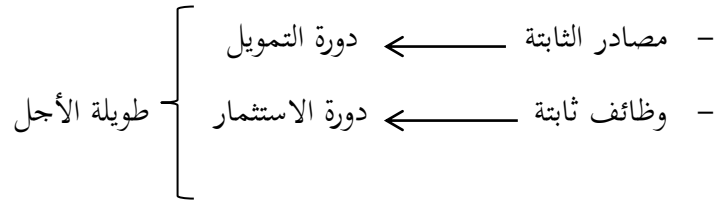
إن الميزانية الوظيفية المتصلة بتجانس وتتعلق بالوظائف الرئيسية للشركة وهي:

الاستثمار، التمويل، والاستغلال.

إذ تمثل صورة الهيكل المالي في وقت معطى وتسمح ب:

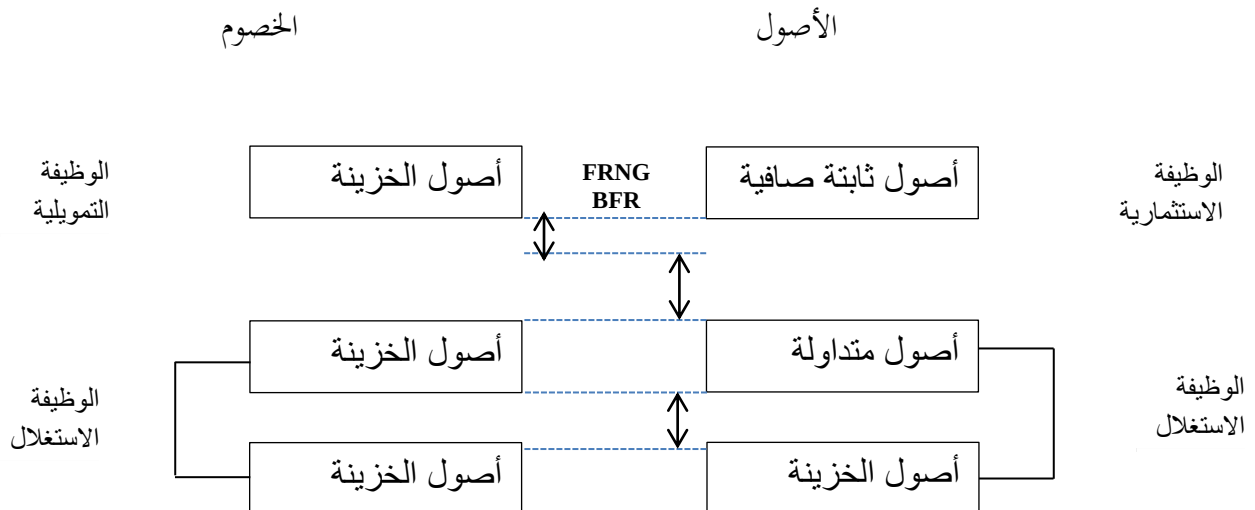
- تقييم الاحتياجات المالية الثابتة والمتداولة وكذا المصادر.
- تحقيق التوازن المالي بين الموارد التمويل واحتياجات التمويل.

إن الميزانية الوظيفية تشمل على أربع عناصر مهمة:



حيث يتم تقييم الوظائف الثابتة والأصول المتداولة بالقيمة الخام.

الشكل رقم (1-4): إظهار الوظائف المتأصلة في الميزانية المالية



$$\frac{\text{المصادر الثابتة}}{\text{الوظائف الثابتة}} = \text{نسب تمويل الوظائف الثابتة}$$

ونقصد بالوظائف الثابتة كل من الوظيفة التمويلية والاستغلالية أي يجب تغطية كل المصاريف المتعلقة بالوظائف الثابتة للمؤسسة بالمصادر الثابتة.

$$\frac{\text{مصادر خاصة}}{\text{الديون}} = \text{نسب الاستقلال المالي}$$

وتعكس هذه النسبة القدرة على تغطية ديون الشركة.

$$\frac{\text{رأسمال العامل العام}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{نسبة تغطية الأصول المتداولة برأسمال العام}$$

تشير إلى الجزء من الرأسمال العامل العام الممول بالأصول المتداولة.

الفرع الثاني: تقييم النشاط والنتائج.

يهتم هذا النوع من التقييم بتحليل الكيفية التي تحقق الشركة وفقها نتائجها والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وهذا باستخدام أرصدة الوسيطة للتسيير SIG

(Les soldes intermédiaires de gestion) وهي أرصدة تحسب انطلاقا من العناصر الممتدة من

حساب النتائج حيث تسمح دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير:

- فهم المعلومات النتيجة الصافية.

- المتابعة للأماكن والأوقات الخاصة بتقييم الأداء و المردودية لنشاط الشركة فهي أرصدة توضح المراحل التي تشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن لأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والاجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.
- الأرصدة الوسيطة للتسيير ينادي بها مراكز الميزانية تختلف عن المخطط المحاسبي حيث يسمح بمقارنة أحسن بالأرصدة الوسيطة للتسيير في الوقت والمكان، وهناك أربع معالجات مستهدفة.
- الإعانات بالاستغلال والتي تعبر كتتمة لرقم الأعمال.
- تكاليف الموظفين المؤقتة وتوزيعات الأجور تضاف إلى تكاليف الموظفين لتشكيل تكاليف العمالة.
- دفع(الضرائب، الرسوم، المدفوعات....)، عامل المستهلك الخارجي.
- رسوم الائتمان بكفالة تقسم إلى قسمين قسم مخصص للاهلاك وقسم آخر للتكاليف المالية.
- وحساب الأرصدة الوسيطة للتسيير يسمح بحساب كل نسبة معنية من قبل المحلل.
- تقييم النشاط: تباين مؤثرات النشاط(رقم الأعمال، القيمة المضافة).
- تقسيم القيمة المضافة.
- الربحية: القدرة على الوصول إلى هامش الربح أو الدوران لمستوى النشاط.
- المردودية المالية والاقتصادية: القدرة على الوصول إلى دوران موارد الاستثمار في الشركة.

1. نسب النشاط: وتشمل

للسنة ن رقم الاعمال - رقم الاعمال للسنة(ن-1)

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال خارج الرسم} = \frac{\text{رقم الأعمال (ن-1)}}{\text{رقم الأعمال (ن-1)}}$$

تقييم رقم الأعمال يسمح من قياس معدل نمو الشركة

القيمة المضافة ن - القيمة المضافة(ن-1)

$$\text{معدل القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة (ن-1)}}{\text{القيمة المضافة (ن-1)}}$$

بتقييم القيمة المضافة هو أساسا مؤثر على النمو.

2. نسب تقسيم القيمة المضافة: وتشمل

تكاليف المستخدمين

$$\frac{\text{الحصة من القيمة المضافة (للمعاملة)}}{\text{القيمة المضافة}} =$$

بتقييم القيمة المضافة هو أساسا مؤثر على النمو.

تكاليف المستخدمين

$$\frac{\text{الحصة من القيمة المضافة (للمعاملة)}}{\text{القيمة المضافة}} =$$

إجمالي فائض التشغيل

$$\frac{\text{الحصة من القيمة المضافة (عامل رأسمال)}}{\text{القيمة المضافة}} =$$

الفرع الثالث: تقييم المردودية.

وهي وسيلة تمكن المحل المالي من المقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وتعد نسب المردودية من المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الاداء ويمكن خلالها اتخاذ التمويل والاستثمار.

ونسب المردودية مستعدة من مبادئ الأرصد الوسيطة للتسيير من خلال تسهيل مستوى التقدير الذي قد يتوقف على اتساع قطاع النشاط وعلينا تحديد في معظم الأحيان تحليل تطورها ونميز بين المردودية الاستغلال والمردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

1-مردودية الاستغلال:

وتشمل على النسب التالية:¹

1.1-الأداء: Le rendement.

أ- الهامش الإجمالي:

هذه النسب تتناولها حصر المؤسسات ذات النشاط التجاري حيث تسمح بإبراز قدرة الشركة على الوفاء بالتكاليف الهيكلية.

$$\frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الأعمال التصاعدي}} = \text{الهامش الاجمالي}$$

ب- معدل القيمة المضافة:

هذا المعدل تستعمله حصريا المؤسسات ذات النشاطات التحويلية، حيث تعكس قدرة الشركة على توليد الثروة من السلع والخدمات المشتراة من أطراف ثالثة تقدير معدل القيمة المضافة لا يحكم مسبقا على ربحية النشاط(من حيث القيمة المستهلكة فقط من أطراف ثالثة التي اتخذت في الحساب).

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الإنتاج}} = \text{معدل القيمة المضافة}$$

ت- توزيع القيمة المضافة:

الثروة التي خلقتها الشركة أو القيمة المضافة مقسمة بين : الموظفين، المقترضين، الشركة وملاكها، الدولة.

$$\frac{\text{مصاريف الموظفين}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{توزيع القيمة المضافة}$$

هذا التقرير يعبر عن نسبة القيمة المضافة للموظفين في شكل أجور واستبعاد كل الاشتراكات.

¹ Luc Bernet_Rollande, Diagnostic Economique et financier , Edition Dunod, Paris , 91, P58.

ث- العائد على الحقوق المساهمين من القرض:

المصاريف المالية تعطى عادة أهمية الفوائد ولكن في الناتج جزء من العناصر أيضا تختلف في تبادل الخسائر الناجمة عن بيع القيمة المنقولة التي من الواضح أنها ليست العائد على الحقوق المساهمين وبالتالي تتغير معنى هذه النسبة وينبغي أيضا الأخذ في الحسبان العمولات التي تتقاضاها البنوك والتي تحسب في الخدمات البنكية. من جهة أخرى بعض الشركات تخرج منتجات مالية تحقق أعلى مصاريف مالية مدعمة.

$$\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{القيمة المضافة}}$$

2.1-الربحية:

أ- مردودية إجمالي أرباح التشغيل:

$$\frac{\text{إجمالي أرباح التشغيل}}{\text{الإنتاج}}$$

تعبّر هذه النسبة عن قدرة الشركة على:

- الحفاظ على أدوات الإنتاج في الدولة.
- سداد المصروفات.
- دفع الضرائب.
- مكافأة الشركاء على الدخل من النشاط الحالي.

ب- صافي أرباح التشغيل:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}}$$

هذه النسبة تعكس ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي بدفع المقرضين والشركاء والاستيلاء على الضرائب.

4.1-المردودية المالية¹:

1.4.1-مردودية النشاط:

$$\frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{رقم الاعمال}}$$

تعبّر هذه النسبة عن فعالية الشركة من حيث إنتاج السيولة وفقا لمستوى النشاط(قياسا على رقم الاعمال)

2.4.1-القدرة على سداد القروض الهيكلية:

$$= \frac{\text{الالتزامات المالية (متوسطة وطويلة الأجل)}}{\text{التدفق النقدي}}$$

تسمح هذه النسبة بفهم القدرة على توليد النقدية من قبل الشركة حيث هذا التحليل يستكمل استعراض القدرات ونسب الديون وعن تكاليف المالية بالمقارنة مع نتائج الاستغلال.

3.4.1-المردودية المالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تعكس هذه النسبة ربحية رأسمال المستثمر من قبل الشركاء في الشركة.

5.1-المردودية الاقتصادية:

وهي تعبّر عن النتائج التي تحقق في العناصر الأساسية في تسيير الشركة حيث تعد واحدة من المعايير المستخدمة لقياس مستوى الثروة في الشركة في الشركة وأيضا للحكم على الأداء للشركة².

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الموارد الثابتة}}$$

حيث تعبّر عن قدرة الشركة على اتخاذ التدابير لإعادة الأموال المقدمة من المساهمين والمقترضين.

¹ عبد الستار مصطفى الصحن، سعود جايد العمري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص65.

² Brahim Sansri, Analyse Financière , Edition Chihab, 1994,P26.

الفرع الرابع: تحليل التدفقات المالية.

يعد التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل للذمة المالية حيث يمكن استخدام جداول التدفقات المالية وتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف الشركة وسنتطرق إلى:

1- جدول التدفقات:

ويهدف هذا الجدول إلى :

- تقييم نتائج الاختبارات الاستراتيجية للقادة على خزينة الشركة.
- تقييم الملاءة للشركة.
- تحليل مصدر الفائض والعجز في الخزينة.
- دراسة استعمالات مصادر الخزينة.
- قياس احتياجات التمويل الخارجية.
- صنع التوقعات.

قبل تطوير جدول تدفقات الخزينة يتوجب معرفة العناصر التأسيسية للخزينة حيث تتشكل من عناصر الميزانية الذي يستبعد فيها العناصر خارج الميزانية إلى أن يحين أو ان تسديدها للنتائج المتوقعة:¹

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{نقدية موجبة} - \text{نقدية سالبة}$$

2- هيكل جدول التدفقات الخزينة:

تدفقات الخزينة تضم ثلاث عناصر كل على حسب وظيفتها:

أ- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات النشاط:

وتشمل المقبوضات و المدفوعات الخاصة بدورة الاستغلال، مصروفات والمنتوجات المالية واستثناءات، توزيعات الأجر وضرائب على المؤسسات.

¹ Beatrice et Francis grandguillot, Opcit, P69.

ب- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الاستثمار:

مدفوعات ومقبوضات إيصالات البيع أو قروض.

ت- تدفقات الخزينة المتعلقة بالعمليات التمويلية:

مدفوعات ومقبوضات خاصة بالتمويل الخارجي للشركة (زيادة رأسمال، قروض جديدة، منح استثمارية، سداد قروض، أرباح الأسهم).

جدول تدفقات الخزينة ينتج بعد العلاقات التالية:

الخزينة = رأسمال العامل - إحتياجات رأس العامل

جدول رقم (3-1): تدفقات الخزينة

تدفقات الصافية لخزينة متولدة عن النشاط

+

تدفقات الصافية للخزينة متعلقة بالعمليات الاستثمارية

+

تدفقات الصافية للخزينة متعلقة بالعمليات التحويلية

+

$$\text{تباين الخزينة} = \left\{ \begin{array}{l} \text{الخزينة عند الإغلاق} \\ - \\ \text{الخزينة عند الافتتاح} \end{array} \right.$$

التوازن المالي للشركة يقدر بمدى قدرتها على توليد تدفقات إيجابية عن أنشطتها.¹

¹Beatrice et Francis grandguillot, Opcit, P 70

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من ابراز الإطار النظري ولمفاهيمي وهذا بالتطرق الى مفاهيم عامة حول التأمينات الاجتماعية وذلك بتعريف الخطر الاجتماعي وكذا تعريف التأمين الاجتماعي على أنه تأمين إجباري يهدف الى توفير الحماية المادية في حال وقوع الخطر معين وبعد ذلك تطرقنا الى خصائص التأمينات الاجتماعية ومن تمت الفرق بين التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي أكثر شمولية من التأمينات الاجتماعية وهو عبارة عن مجموعة من الوسائل القانونية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والتأمين الاجتماعي إحدى هذه الوسائل ثم حاولنا عرض مراحل تطور التأمينات الاجتماعية في الجزائر وكذلك هياكلها و ثم الأشخاص المستفيدون من هذا النظام.

وفي المبحث الثاني قمنا بالتركيز عن أهم صناديق الضمان الاجتماعي التي لها علاقة وطيدة بحثا هذا وذلك من خلال الإشتراك بها والاشخاص المستفيدين من كل صندوق.

وفي الأخير تطرقنا إلى التشخيص المالي والمحاسبي وذلك بإستخلاص المفهوم الشامل للتشخيص على انه عملية دورية لإبراز نقاط القوة والضعف وكذا بينا أهم الأقسام الرئيسية للتشخيص المالي والمحاسبي وقد واستخلصنا من دراستنا هذه أن التشخيص المالي والمحاسبي هو عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف وذلك أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي والمحاسبي والذي يتمحور في تحليل الهيكل المالي، وكذا أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي والمحاسبي والذي يتمحور في تحليل الهيكل المالي، وكذا تقييم النشاط والنتائج وهذا بإستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وتقييم المردودية وتعد أداة ووسيلة تسمح بمقارنة النتائج المحققة مع الوسائل المستخدمة وتشمل مردودية الإستغلال مردودية الإقتصادية مردودية الإقتصادية والمالية.

وأخيرا تحليل التدفقات المالية وتدفقات الخزينة وهذا بإستخدام جدول تدفقات الخزينة.

الفصل الثاني

دراسة حالة صندوق المعاشات وكالة الوادي

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة حالة الصندوق الوطني للمعاشات وكالة الوادي، حيث سنحاول تشخيص
الوضعية المالية للوكالة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

لهذا سنقوم أولاً بتقديم عام لصندوق المعاشات وكالة الوادي من خلال التطرق إلى نشأتها ومهامها وهيكلها
التنظيمي أو كذا سوف نعرض أهم الإحصائيات، وبعدها سنتطرق إلى التشخيص المالي والمحاسبي للوكالة من
خلال إستعراض مختلف النسب.

المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الوطني للمعاشات وكالة الوادي.

يعد الصندوق الوطني للمعاشات مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بعد انفصالها عن الضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني لمعاشات وكالة الوادي.

تأسس الصندوق الوطني للمعاشات بمقتضى المرسوم رقم 223/85 الصادر في 20 أوت 1985 طبقا لاحكام المادة 78 من القانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983، يوضع الصندوق الوطني لمعاشات تحت سلطة الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

تم فتح وكالة الوادي في 10 أكتوبر 1986 وانطلقت فعليا في 02 نوفمبر 1986 وذلك في إطار لامركزية المعاشات وتقريب الادارة من المواطنين.

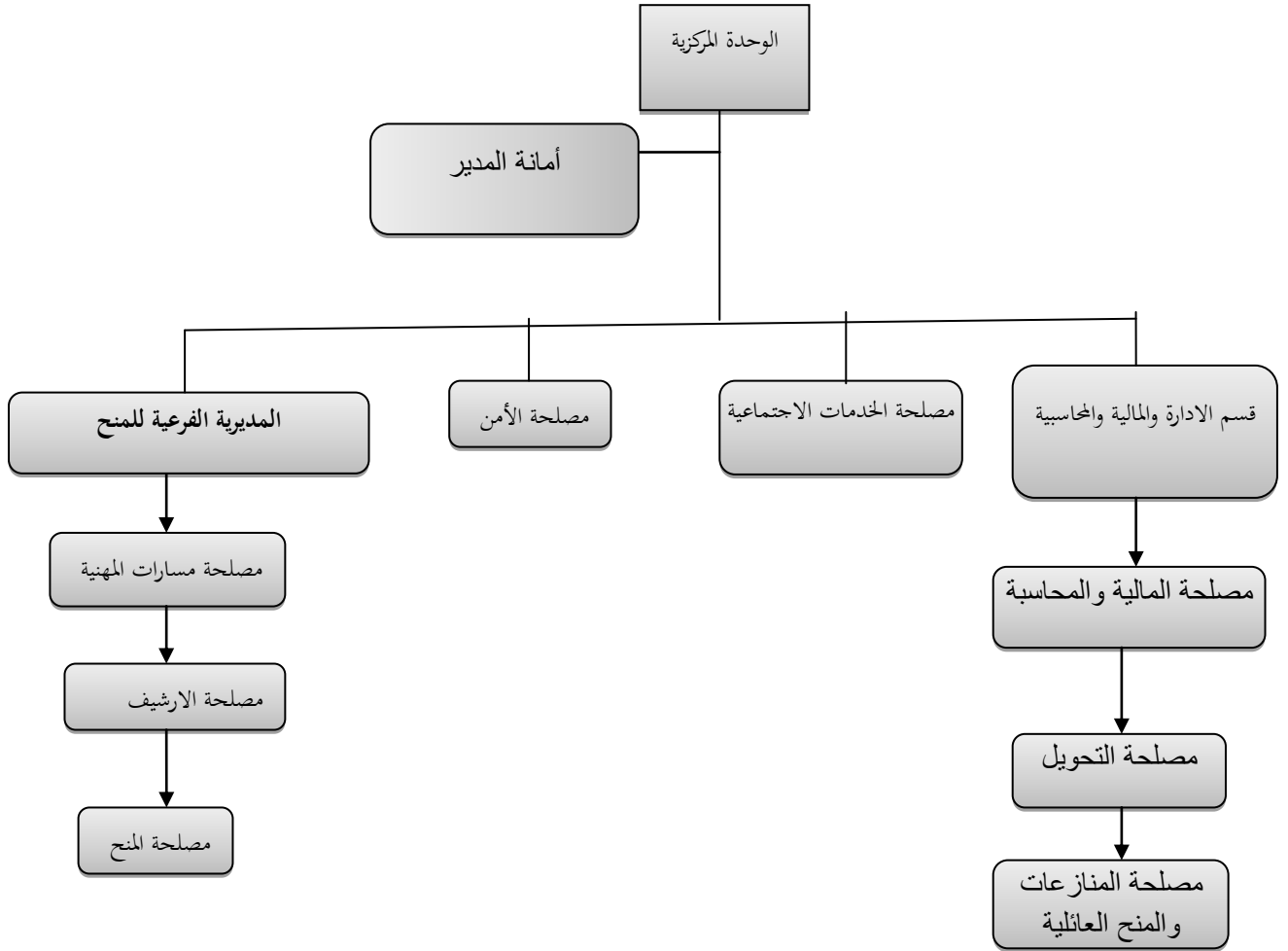
المطلب الثاني: المهام التي تقوم بها الوكالة الوادي.

تصت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 92-07 السابق الذكر على أن:

تولي الوكالات الفرعية التابعة للصندوق الوطني للتقاعد ما يأتي:

- تشارك في إعداد الحساب الفردي الخاص بمسار الحياة للمؤمن لهم اجتماعيا.
- تسهر بالاتصال مع مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لتحصيل المنسوبة الى فرعي التقاعد والتقاعد المسبق.
- تقوم بالعمليات المرتبطة بإعادة ضبط مسار الحياة المهنية للمؤمن لهم اجتماعيا ودراسة طلبات الحصول على المعاش وتصفية المعاشات.
- تمسك المحاسبة وتضمن تنفيذ العمليات المالية المعمول بها.
- تتولى تسيير الوسائل المادية والبشرية في الوكالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد (وكالة الوادي).



الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد (وكالة الوادي).

شرح الهيكل التنظيمي

- أ- المدير: وهو الإطار السامي بالصندوق يتم تعينه من طرف المدير العام وهو الذي يؤمن حسن تسيير الوكالة وهذا من خلال إصدار التعليمات والأوامر كما له دور مراقبة كل المصالح ومن أهم صلاحياته ومهامه:
- مسؤول عن السير التنظيمي للصندوق.
- له الحق في إتخاذ جميع القرارات في ميدان التصرف الذي يخص تسيير المستخدمين.
- الممثل الرسمي للصندوق لدى السلطات القضائية والإدارية.
- من صلاحياته تكييف ساعات العمل.

ب- أمانة المدير: وهي حلقة الوصل بين المدير وجميع المصالح والعلماء وتحتّم بمتابعة البريد الصادر والوارد والرد على المكالمات الهاتفية وتهيئة وتنسيق المقابلات والاستقبالات بين الزائرين والمدير والإهتمام بالملفات الخاضعة للتأشير.

ج- المديرية الفرعية للمنح ومسارات الحياة المهنية: إن المسار المهني هو عبارة عن تتابع الحاضر والماضي والمستقبل بكل المراحل التي يمرها المستخدم خلال حياته المهنية ابتداء من التوظيف باعتباره مرحلة انطلاق المسار المهني للمستخدم داخل المؤسسة إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة إنهاء الخدمة.

تأسست المديرية الفرعية للمنح ومسارات الحياة المهنية على مستوى وكالة ولاية الوادي في الثلاثي الثالث من سنة 1998. وتتفرع منها 3 مصالح وهي:

❖ مصلحة مسارات الحياة المهنية.

❖ مصلحة الأرشيف.

❖ مصلحة المنح.

1- مصلحة مسارات الحياة المهنية: يديرها رئيس مصلحة وتعمل تحت إشراف المديرية الفرعية للمنح ومسارات الحياة المهنية وتقوم بعدة مهام على مستوى الصندوق كحفظ مسارهم المهني. وتعد هذه المصلحة بمثابة المرجع القانوني للصندوق يعتمد عليه في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بملفات العمال المؤمنين بقطاع الضمان الإجتماعي ويتفرع عنها:

● مكتب التحقيق: يقوم بإجراء التحقيقات حول الضمان الإجتماعي ورب العمل وفي الفترات العمل وهذا بالنسبة للعمال الذين يعملون في النظام الفلاحي والقطاع الخاص.

2- مصلحة الأرشيف: يشرف عليها عون المكلف، مهمتها الإشراف على حفظ ملفات التقاعد الخاصة بالصندوق والإشراف على متابعة حركة الدخول والخروج اليومية للملفات وتدوينها في السجل الخاص بها والقيام إحصاء مستمرة للملفات.

3- مصلحة المنح: يشرف عليها رئيس مصلحة وأعاون وهي إحدى المصالح المهمة على مستوى الصندوق، وهي المكلفة بدراسة الملفات دراسة ميدانية ودقيقة والعمل على المتابعة المفصلة لطريقة تسييرها، ونعمل هذه المصلحة وفق نظام متكامل بين جميع أعوانها طبقا لخطة مدروسة وشاملة وتشمل دراسة جميع البيانات القانونية والمدنية المدرجة ضمن ملفات المتقدمين بطلبات الحصول على منحة أو معاش تقاعد تتفرع منها 4 مكاتب.

- مكتب التصفية.

- مكتب المراقبة.
- مكتب الإعلام الآلي.
- مكتب الفرع التقني.
- مكتب الصفية: ويقوم بالإطلاع على الوثائق المقدمة وكذلك دراسة الملفات من جميع النواحي.
- مكتب المراقبة: يقوم هذا المكتب بالتأكد من صحة ما قام به مكتب التصفية ويؤشر عليه بحجة أن الملف كامل تتوفر فيه شروط الإحالة على التقاعد.
- مكتب الإعلام الآلي: هناك برنامج خاص بالمنح في الحاسوب فعند وصول الملف إلى المكتب يقوم بإعطاء جميع المعلومات الخاصة بالملف إلى الحاسوب لكي يعمل على حساب مبلغ الاستفادة من المنحة أو المساعدة كما يوجد برنامج خاص بذوي الحقوق.
- مكتب الفرع التقني: وتعمل تحت إشراف مصلحة للمنح يديرها أعوان الاستقبال وتعد هذه المصلحة بمثابة الحلقة الأولى في عملية الإتصال المباشر بين الصندوق والمتقاعد، وتولي هذه المصلحة أهمية كبيرة للاستقبال والتوجه وهذا من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى الصندوق جاهدا لبلوغها وهي حسن الادارة والتسيير.

د- قسم الإدارة والمالية والمحاسبة:

ويتفرع عنها 5 مصالح:

مصلحة المالية والمحاسبة.

مصلحة المستخدمين.

مصلحة التحويل.

مصلحة المنازعات والمنح العائلية.

مصلحة الوسائل العامة والتجهيزات.

- 1- مصلحة المالية والمحاسبة: يرأسها رئيس مصلحة وهي من المصالح الهامة والأساسية للدور الرئيسي الذي تلعبه على مستوى الصندوق بالإضافة إلى المسؤولية المباشرة لها في متابعة الإيرادات و الأداءات المتعلقة بملفات التقاعد ذوي الحقوق وتمثل مهامها في:

وضع الميزانية التقديرية.

تسديد فواتير لشراء.

تسديد أجور العمال.

متابعة مصاريف الأداءات والإيرادات.

2- **مصلحة المستخدمين:** ويشرف على تسييرها رئيس مصلحة وتعرف بمصلحة العمال إذ تشمل جميع ملفات العمال سواء ملفات شخصية أو إدارية (ملفات الأجور، غيابات، ترقية) ومن مهامها: استقبال طلبات العمال من المواطنين ودراستها والرد عليها بالموافقة والرفض.

تقوم مصلحة المستخدمين باتصالات مكثفة مع مفتشية العمل والمديرية العامة إذ يسيروها مسؤول الإدارة العامة والمديرية ومصلحة المستخدمين.

3- **مصلحة التحويل:** يديرها رئيس المصلحة وهي من المصالح المهمة باعتبارها مكلفة من الصندوق لمتابعة كافة الملفات المحولة إليها من قبل مصلحة المنح والمتابعة الميدانية وفق نظام عملي متكامل كما تقوم بالمتابعة الشهرية لتحويلات معاش التقاعد والمعاش المنقول وكذا حصر وتحصيل إيرادات الدفع بالزيادة.

4- **مصلحة المنازعات والمنح العائلية:** ويشرف عليها رئيس مصلحة، وهي خاصة بمتابعة المؤمنين الذين يرتكبون مخالفات ضد قوانين الضمان الاجتماعي ولها دور هام في حل النزاعات العالقة بين الصندوق وفئة المتقاعدين وذوي الحقوق كما تهتم بتسديد المنح العائلية المخصصة لأبناء من هم تحت الكفالة.

5- **مصلحة الوسائل العامة والتجهيزات:** يشرف على تسييرها رئيس مصلحة وأعاون ويتمثل دورها في:

- تسيير المخزونات حيث أنها المسؤولة على مراقبة حركة المخزونات.

- استقبال البريد الصادر والوارد الخاص بالمصلحة.

- الإهتمام بالشكل الإجمالي للوكالة حيث أنها مسؤولة على النظافة الداخلية والخارجية.

- توفير جميع المستلزمات لجميع المصالح والفروع.

هـ- **مصلحة الخدمات الاجتماعية:** مهمتها تسيير المطعم والنادي والتعاونية الإستهلاكية والإشراف على الرحلات والمخيمات الصيفية ومساعدة العمال في الحالات الإستثنائية كالزواج.

و- مصلحة الأمن: تشرف على متابعة كل لتحركات اليومية في دخول وخروج العمال والمؤمنين داخل الوكالة وتقوم على مراقبة أعوان الأمن وجميع مكاتب والمبنى لتسهر آمنه.

المبحث الثاني: إحصائيات حول صندوق المعاشات الوادي.

المطلب الأول: تعداد ملفات المتقاعدين من سنة 2012 إلى 2016.

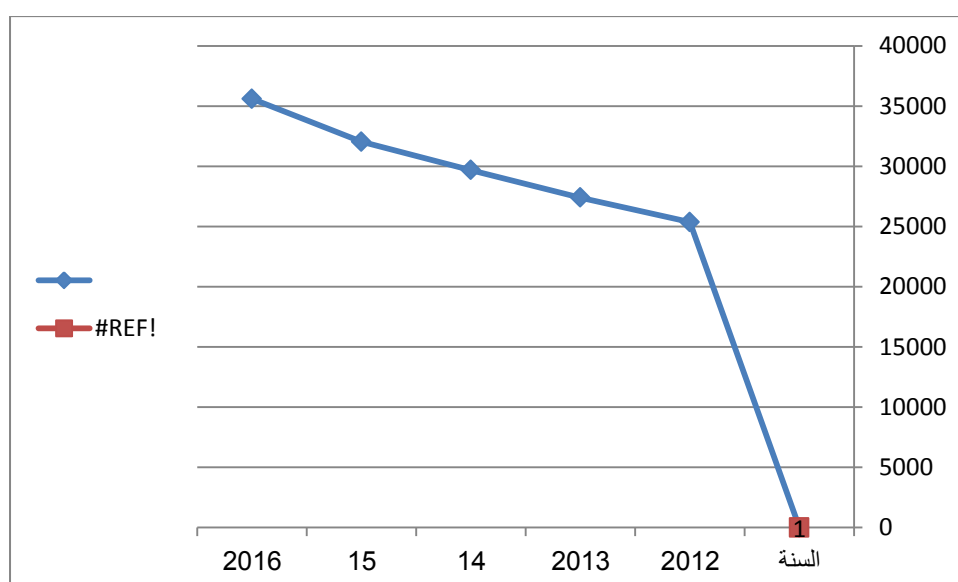
سوف نعرض تعداد ملفات المتقاعدين على مستوى صندوق المعاشات وكالة الوادي وذلك في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

جدول رقم (2-1): عدد المتقاعدين في وكالة الوادي من سنة 2012 إلى 2016.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد ملفات المتقاعدين	25356	27394	29681	32035	35590
نسبة الزيادة	-	%1.08	%1.17	%1.26	%1.40

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على معلومات من الوكالة.

الرسم البياني رقم (2-1): عدد المتقاعدين في وكالة الوادي من سنة 2012 إلى 2016.



المصدر: من اعداد الطالبات بناء على برنامج (Excel).

نلاحظ إرتفاع عدد المتقاعدين في وكالة الوادي من سنة إلى أخرى وهذا راجع للخروج المبكر للعمال عن التقاعد وخاصة بالأمر رقم 97-13 المؤرخ 2016/12/31 والمتعلق بالتقاعد دون السن 32 سنة عمل وكذلك التقاعد النسبي 50 سنة و 20 سنة عمل، ولقد تم إلغاء الأمر السابق بالمادة 02 من قانون 15/16 المؤرخ في 2016/12/31 وقد دخل حيز التنفيذ في 2017/01/01.

المطلب الثاني: مداخيل ونفقات صندوق المعاشات وكالة الوادي.

أولا: المداخيل.

المداخيل يأتي تمويل صندوق المعاشات وكالة الوادي من خلال:

- 1- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالوادي وذلك من خلال مبالغ إقتطاعات العمال وغيرهم من الموظفين من المستحقات التقاعد.
 - 2- إشتراكات ومستحقات عن التقاعد من:
 - وزارة المجاهدين.
 - وزارة الدفاع .
 - وزارة الداخلية .
 - الصندوق الوطني للتقاعد العسكري.
- وكذلك يتلقى صندوق المعاشات وكالة الوادي تدعيمات مالية من صندوق الوطني للتقاعد بالجزائر في حالة وقوعه في عجز مالي.

جدول رقم(2-2): مداخيل الصندوق.

مداخيل الصندوق						السنوات
%	مداخيل مختلفة	%	CNR	%	CNAS	
/	7902932	/	0	/	6012587327	2012
%1.23	9785773	/	1875000000	%0.81	4900000000	2013
%3.17	25120783	%1.95	3674000000	%0.81	4900000000	2014
%2.11	16725435	%2.24	4200000000	%0.95	5760416447	2015
%1.19	9443214	%2.61	4908000000	%1.15	6942772141	2016

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على معلومات من الوكالة.

بالنسبة للمداخيل المتأتية من صندوق الضمان الاجتماعي نلاحظ أن هاته المداخيل في تراجع وذلك بالنسبة للسنوات 2013، 2014، 2015 وهذا يعود الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وكذلك السياسة التي تنتهجها الدولة في خلق مناصب عمل، وأيضا راجع لتهرب العديد من المشتغلين في مختلف القطاعات الخاصة من التصريح بالعمال لدى الصندوق أما بالنسبة للمداخيل المتأتية من دعم الصندوق الوطني للتقاعد فنلاحظ أنه في سنة 2012 كانت وكالة الوادي متوازنة ولم تحقق عجز لذلك لم يتم دعمها من طرف هذا الصندوق أما في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 فنلاحظ أنه في تزايد مستمر وهذا راجع إلى تحقيق للعجز وذلك بسبب تزايد عدد المتقاعدين وتناقص عدد المؤمنين لدى الضمان الاجتماعي.

كما نلاحظ أن المداخيل المختلفة في حالة تزايد لكل بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى.

ثانيا: النفقات.

جدول رقم (2-3): لنفقات الوكالة .

السنة	النفقات	النسبة
2012	4359325384	/
2013	5842422804	1.74%
2014	10354704471	2.37%
2015	12377738243	2.83%
2016	15525031545	3.56%

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على معلومات من الوكالة.

من خلال قراءتنا لهاته المعطيات نلاحظ أن نفقات الوكالة تزداد من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى تزايد عدد المتقاعدين وخاصة التقاعد النسبي بعد تداول أخبار وسن العمال بإمكانية إلغائه وبالأخص في السنوات الثلاث الأخيرة.

المطلب الثالث: التوازن المالي لصندوق المعاشات وكالة الوادي.

يعتبر صندوق المعاشات من أهم الصناديق لما يؤمنه من دخل للأفراد وذلك بعد إنتهاء مدة العمل ليحفظ لهم العيش الكريم لذا يعتبر توازنه المالي مهم جدا.

جدول رقم(2-4): التوازن المالي لصندوق المعاشات وكالة الوادي.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات	6020490259	6784785773	8599120783	9977141882	11860215355
نفقات	4359325384	5842422804	10354704471	12377738243	15525031545
رصيد	1661164875	942362969	-1755583687	-2400596358	-3664816190

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على معلومات من الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الوكالة في تناقص حيث أنه في سنوات 2014،2016،2015 يحقق عجز كبير وهذا راجع إلى تزايد عدد المتقاعدين خاصة في هاته السنوات حيث لوحظ إقبال العمال الكبير على التقاعد المسبق ودون شرط السن وهذا ما أدى إلى إرتفاع نفقات الصندوق مقارنة بمداخيله والتي هي مرتبطة بشكل مباشر بإقتطاعات والإشتراكات المالية للمؤمنين.

حيث أنه في الظروف الإقتصادية الحالية نلاحظ أن التوظيف وخلق فرص عمل في مختلف المشاريع الإستثمارية يسير بوتيرة ضعيفة جدا مقارنة برغبة العمال في الحصول على التقاعد والتقاعد المسبق ودون شرط السن.

المبحث الثالث: تشخيص المالي والمحاسبي للصندوق المعاشات وكالة الوادي.

المطلب الاول: مؤشرات التوازن المالي الهيكلي:

تتضمن تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والتي تبين مدى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة على المدى القصير "تحليل الخزينة الصافية" وعلى المدى الطويل "تحليل رأس المال العامل واحتياجاته"

1- تحليل رأس المال العاملFR:

يقيس رأس المال العامل الفائض المالي المحق من الأموال الدائمة بعد تغطية كامل الأصول الثابتة ويمثل هامش الأمان المالي للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل.

تظهر قيم رأس المال العامل كمايلي:

رأسمال العامل: أموال دائمة-أصول ثابتة

جدول رقم(2-5): تحليل رأس المال العاملFR.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
رأسمال العامل	-11349862	1252922891	367677498.4	553402948.1	343998194.4

المصدر: من اعداد الطالبات.

من خلال استعراض رأسمال العامل خلال السنوات الدراسة الممتدة بين سنة 2012 و2016 نلاحظ وجود قيم متذبذبة تعكس حدوث تغيرات كبيرة على مستوى عناصر الأصول والخصوم.

حيث كان رأس المال العامل سالب في سنة 2012 ما يدل على وجود حالة عدم توازن هيكلية خلال هذه السنة من خلال كفاية الأموال الدائمة لتغطية كل الأصول الثابتة.

ابتداء من سنة 2013 بدأ الوضع المالي الهيكلي للمؤسسة والتحسين حيث ظهر رأس المال العامل بقيم موجبة وبشكل تصاعدي إلى غاية سنة 2015، وبعد ذلك تراجع رأسمال العامل خلال سنة 2016.

عموما تتسم وضعية المؤسسة بوجود رأس مال عامل موجب يمكن الإعتماد عليه كهامش أمان مالي لمواجهة الحالات الطارئة كحالات الكساد، تراجع النشاط إفلاس الزبائن أو المتعاملين.

2- تحليل إحتياجات رأس المال العامل BFR:

تمثل إحتياجات رأس المال العامل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال الجارية وهي تبين قيمة الأموال التي تحتاجها المؤسسة لضمان تغطية إحتياجاتها المالية خلال الدورة الحالية، وتأخذ إحتياجات رأس المال العامل قيم مختلفة "0،+،-" حسب الظروف التجارية الإقتصادية السائدة .

إحتياج رأسمال العامل: أصول متداولة ماعدا قيم جاهزة- ديون قصيرة الأجل ماعدا سلفيات

جدول رقم(2-6): تحليل إحتياجات رأس المال العامل BFR.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
إحتياج رأس المال العامل	-299175523.4	1217512157	343591139.6	495392093.6	227224931.5

المصدر: من اعداد الطالبات.

نلاحظ وجود إحتياجات مالية سالبة خلال 2012 وهي تعكس وجود فائض في موارد التمويل مما يدل على إرتفاع قيمة الدين قصيرة الأجل خلال هذه السنة تعتبر الإحتياجات السالبة فائض في التمويل يساهم في تغطية أي عجز في رأس المال العامل كما يساهم في دعم الخزينة المؤسسة الصافية. بدأت إحتياجات المالية للمؤسسة في زيادة بشكل متواصل بين الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 وهي الفترة شهدت زيادة ماثلة في رأسمال العامل مما يعني أن الزيادة في إحتياجات كانت نتيجة متوافقة مع تطور المركز المالي للمؤسسة وارتفاع رأسمال العامل وهذا يدل على وجود علاقة طردية أو مباشرة بين نمو رأسمال العامل وزيادة إحتياجات دورة الاستغلال والتي تعكس توسع دورة الاستغلال الجارية وضرورة قيام المؤسسة بالبحث عن موارد تمويل جديدة لضمان استمرار نشاطها بقيامها بتمويل مختلف وظائفها.

3- تحليل الخزينة الصافية Tn:

تعتبر الخزينة محصلة التوازن المالي على المدى القصير وهي تعبر في حالتها الموجبة عن وجود فائض نقدي " فائض سيولة" بعد تغطية كل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال. فوجود خزينة صافية يعني توفر المؤسسة على نقديات تسمح لها بتسديد إلتزاماتها المالية وديونها. بينما وجود خزينة صافية سالبة يعني وجود عجز نقدي يضع المؤسسة في مواجهة مأزق والعسر المالي والذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة الإفلاس المالي، كما أن وجود خزينة صافية موجب بشكل دائم يضمن تحقيق توازن مالي طويل الأجل.

الخزينة الصافية: رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل.

جدوا رقم (2-7): تحليل الخزينة الصافية Tn.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الخزينة	287825661.4	35410734	24086358.8	5801085.5	11673262.9
الصافية Tn					

المصدر: من اعداد الطالبات.

من خلال حساب مؤشر الخزينة الصافية خلال السنوات الدراسة يتضح وجود خزينة موجبة في جميع السنوات تقيم متذبذبة تعكس التغيرات الحادثة على مستوى رأس المال العامل إلى جانب التغيرات الموجودة في إحتياجات دورة الإستغلال .

إن تحقيق فائض نقدي على مستوى الخزينة يساهم في تحقيق استقرار المالي للمؤسسة ويساعد على تنفيذ مختلف البرامج والخطط المالية المقررة الى جانب تحقيق الأمان المالي وتجنب خطر الإفلاس.

المطلب الثاني : تحليل نسب السيولة وهيكلية المالية.

أولاً : تحليل نسب السيولة.

تغير نسب السيولة عموماً على مدى سيولة عناصر الأصول وقدرة المؤسسة على تحويلها إلى نقديات سائلة كما تعبر عم مدى قدرة المؤسسة على وفاء ديونها قصيرة الأجل.

ولذلك يتم تحليلها بشكل منفصل للتعرف على التغيرات المالية الموجودة في الوضعية المالية للمؤسسة.

1- تحليل نسبة سيولة العامة.

أصول المتداولة

السيولة العامة

ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (2-8): تحليل السيولة.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة العامة	0.978	0.582	18.5	5.51	1.86

المصدر: من اعداد الطالبات.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال سنة 2012، 2013 أقل من الواحد وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة. وهذا يدل على وجود فراغ تمويلي وهذا يحتم على المؤسسة البحث عن تمويل أو الإستدانة، أو تظهر إلى إعلان الإفلاس.

أما النسبة في السنوات 2014، 2015، 2016 أكبر من الواحد " >1 " وهذا يعني أن لدى المؤسسة القدرة التامة على تسديد كامل ديونها قصيرة الأجل.

2- تحليل نسبة السيولة المختصرة:

قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

نسبة السيولة المرتفعة =

ديون قصيرة الأجل

تعني هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على عنصريين من الأصول وهما قيم قابلة للتحقيق، والقيم الجاهزة وتكون السنة عادة تتراوح بين 0.3 و 0.5 .

جدول رقم (2-09): تحليل نسبة السيولة المختصرة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة	0.976	5.82	181.4	5.50	1.85

المصدر: من اعداد الطالبات.

نلاحظ أن نسبة سيولة المختصرة في جميع السنوات تفوق 0.5 وهذا يدل على قدرة المؤسسة لحد ما على الوفاء بالتزاماتها قصيرة اجل.

3- تحليل السيولة السريعة:

تفيد هذا النسبة في معرفة القدرة المالية على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على النقديات الموجودة والجاهزة وتكون النسبة محصورة بين 0.2 و 0.3 أي أن المؤسسة تملك سيولة نقدية لتسديد من 20% إلى 30% من الديون قصيرة الأجل.

قيم جاهزة

نسبة السيولة السريعة:

ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (2-10): تحليل السيولة السريعة.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة السريعة	0.55	0.13	1.14	0.47	0.29

المصدر: من اعداد الطالبات.

شهدت قيم هذه النسبة تذبذبا كبيرا خارج المجال المحدد نلاحظ في السنوات 2012 و 2014 و 2015 وجود سيولة مرتفعة جدا في خزانة المؤسسة مما يعكس وجود فوائض نقدية غير مستغلة بشكل مثالي.

أما سنة 2013 حققت نسبة 0.13 وهذا يدل على تدني السيولة لدى المؤسسة مما قد يعرضها لمخاطر مالية.

وفي نسبة 2016 حققت نسبة 0.29 تعتبر سنة مالية مثالية تعكس التسيير الجيد والعقلاني للخزينة.

ثانيا: تحليل نسب الهيكلية المالية.

تبين هذه النسب التركيبية المالية للإستخدامات أي للأصول كما تقيس مدي إعتماد المؤسسة في هيكل إستخداماتها المالية على العناصر النشاط والإنتاج الثابتة أو العناصر المتداولة والمتغيرة.

جدول رقم (2-11): تحليل نسب الهيكلية المالية.

النسبة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة هيكلية الأصول الثابتة= الأصول الثابتة مجموع الأصول	0.76	0.03	0.12	0.07	0.06
نسبة هيكلية أصول متداولة= الأصول المتداولة مجموع الأصول	0.23	0.96	0.87	0.92	0.93
المجموع	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطلبات.

من خلال إستعراض قيم النسب السابقة يتضح إستقرار الهيكل العام لأصول في المؤسسة مما يعني عدم وجود أي تغيرات ذات أهمية في تركيبة عناصر الأصول وهذا مؤثر عام على ثبات نشاط المؤسسة بحيث يتم توجيه معظم الموارد المالية لتغطية الأصول المتداولة.

المطلب الثالث: تحليل المديونية و المردودية.

أولاً: تحليل المديونية.

تحليل نسب المديونية يعني تحليل جانب الموارد في الميزانية أي التعرف على نسبة وتركيب عناصر الخصوم وتحقيق التوازن، لحصول على المزيج المالي الأمثل للتمويل من أجل توفير مصدر التمويل المناسب و الأقل تكلفة مالية.

1- نسبة قابلية السداد:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\sum \text{الأصول}}{\sum \text{الديون}} = \text{نسبة الملاءة أ التغطية العامة}$$

جدول رقم (2-12): نسبة قابلية السداد.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة قابلية السداد	4.04	5.26	6.66	4.16	1.81

المصدر: من اعداد الطلبات.

نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد بكثير في جميع السنوات ما يدل على وجود ضمانات مالية كافية لجميع المتعاملين المالية للمؤسسة فمثلا سنة 2012 تمثل الأصول 4 مرات قيمة مجموع الديون أي بإمكان المؤسسة تسديد كامل ديونها أربع مرات بالإعتماد على أصولها.

2- نسبة الإستقلالية المالية.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

جدول رقم(2-13): نسبة الاستقلالية المالية.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الاستقلالية المالية	0.75	0.8	0.84	0.75	0.44

المصدر: من إعداد الطالبات.

يلاحظ من خلال إستعراض النسب السابقة أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخاص بنسبة كبيرة خلال السنوات 2012 إلى 2015 وتعتمد على درجة أقل على الديون باستثناء سنة 2016 والتي شهدت تراجعاً كبيراً في هذه السنة حيث انخفضت الى أقل من النصف ما يدل على أن المؤسسة نتائج السلبية "خسارة".

ثانياً: تحليل المردودية.

تقيس المردودية وتقارن بين النتائج المحققة من خلال ممارسة نشاط المؤسسة والامكانيات والوسائل المستخدمة في تحقيق هذه النتائج، كلما إرتفعت المردودية كلما كان الأداء المالي وأفضل والعكس صحيح.

1- المردودية المالية.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

جدول رقم(2-14): المردودية المالية.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المردودية المالية	+1	+0.74	-4.7	-4.36	-10.33

المصدر: من إعداد الطالبات.

نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج إيجابية جد مرتفعة خلال سنة 2012 و 2013 ما يعكس الأداء المالي الجيد للإدارة المالية للمؤسسة، بينما شهدت السنوات 2014 إلى 2016 تراجعاً كبيراً وسلبياً على مستوى النتائج المحققة

والتي تمثل سلسلة من الخسائر المتتالية والمتزايدة تمثل تدهور حادا في الأداء المالي للمؤسسة وذلك بسبب تراجع مداخيل المؤسسة مقارنة بنفقاتها مع تزايد الكبير لمتقاعدين.

2- المردودية الاقتصادية.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول رقم (2-15): المردودية الاقتصادية.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المردودية الاقتصادية	0.75	0.59	-3.95	-3.29	-4.62

المصدر: من اعداد الطالبات.

تبين المردودية الاقتصادية للمؤسسة وذلك بمقارنة النتيجة الصافية المحققة مقارنة بالاستخدامات الكلية أي بمجموع الأصول الاقتصادية.

نلاحظ أن النسبة في سنتي 2012 و 2013 موجبة أي أنها ملائمة وجيدة اما في سنوات 2014 الى 2016 فهاته النسبة سالبة وذلك نتيجة أن المؤسسة حققت خسارة في هاته السنوات.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل حاولنا تشخيص الوضعية المالية والمحاسبية لصندوق الوطني للمعاشات وكالة الوادي وفي ذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

حيث قمنا بعرض أهم إحصائيات لوكالة الوادي وذلك من خلال دراسة عدد المتقاعدين وكذلك تطرقنا إلى أهم المداخل الوكالة ونفقاتها وقمنا بدراسة التوازن بين الإيرادات الوكالة ونفقاتها حيث لاحظنا أن الوكالة تحقق خسائر خلال السنوات الأخيرة وهذا يدل على أنها غير قادرة على تغطية جميع نفقاتها.

ثم قمنا بقراءة للبيانات المالية من الميزانية المالية ومحاولة تحليلها، إذ تمكنا من استرجاع أهم النسب المستخدمة في التشخيص المالي والمحاسبي وقد توصلنا أن الوكالة عموما تتسم بوجود حالة مستقرة من التوازن المالي الهيكلي وذلك بوجود رأس المال عامل موجب ويمكن الاعتماد عليه كهامش أمان وكذلك خزينة موجبة تساهم في تحقيق الإستقرار المالي أما من خلال دراسة نسب السيولة فلاحظنا وجود تذبذب كبير في هاته النسب خلال سنوات الدراسة.

وكذلك لاحظنا أن الوكالة قد حققت نتائج إيجابية خلال سنوات 2012 و 2013 بينما شهدت سنوات 2014 إلى 2016 تراجعاً كبيراً وسالبا على مستوى النتائج المحققة.

الخاتمة

العلماء

لقد سمحت دراستنا بإعطاء نظرة شاملة عن التأمينات الاجتماعية على أنها مجموعة الآليات والمؤسسات التي تركز على المبدأ التضامن والتكافل والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المختلفة كالمريض والعجز والتقاعد... الخ كما أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل الوطني وتحفيز التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن، وإن مواجهة الأخطار وتحقيق هذه الأهداف يتم عن طريق أنظمة وقوانين الضمان الاجتماعي.

-وقد حدد التنظيم الإداري للتأمينات الاجتماعية وجود عدة صناديق للضمان الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء وصندوق التقاعد.

وحتى تتمكن من دراسة الوضعية الحالية لصندوق الوطني للمعاشات وتحديد وضعيته المالية قمنا بذلك من خلال التشخيص المالي والمحاسبي لنشاطه السنوي يهدف إبراز وضعيته المالية حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي والمحاسبي.

إختبار الفرضيات:

الفريضة الأولى: المتعلقة بأن التأمينات الاجتماعية ملزمة في حياة الأفراد متى وجد الخطر تعتبر فريضة صحيحة لأن التأمينات الاجتماعية تقوم على مبدأ التضامن والتكافل وتهدف إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات الناشطة والشرائح الاجتماعية وتحسين مستوى معيشتهم.

الفريضة الثانية: إن تطبيق التأمينات الاجتماعية يتم عن طريق أنظمة وقوانين الضمان الاجتماعي. لذلك تحققت الفريضة بضرورة وجود صناديق الضمان الاجتماعي للتأمينات اللازمة للأفراد والمؤسسات لتنظيم وتطبيق هاته القوانين.

الفريضة الثالثة: إن التشخيص المالي والمحاسبي يمكننا من استخلاص نقاط القوة والضعف في المؤسسة، لذلك تحقق الفريضة بأن التشخيص المالي والمحاسبي يساهم في تحديد الوضعية المالية لصندوق الوطني للمعاشات وذلك منها خلال دراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال ما أوضحته الدراسة النظرية والتطبيقية للبحث مجموعة من النتائج يمكن عرض أهمها في مايلي:

1. تعتبر التأمينات الاجتماعية كإستراتيجية يعتمد عليها المؤمنون اجتماعيا بالتخفيف من القلق والخوف من حدوث الخطر الذي قد يصيبه.

2. تعد صناديق الضمان الاجتماعي الهيئة المسندة للنظام العام المتعلق بالضمان الاجتماعي بالجزائر.

3. يعتبر التشخيص المالي والمحاسبي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف الى التعرف على النقاط القوة والضعف وهذا بإستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية.

4. من خلال التشخيص المالي والمحاسبي للصندوق المعاشات وكالة الوادي تمكنا من استخراج نقاط القوة والضعف التالية:

- لاحظنا أن الوكالة سنة 2012 حققت رأس المال عامل سالب وهذا يدل على عدم كفاية الاموال الدائمة لتغطية كل الاصول الثابتة أما في السنوات 2013 الى 2016 فقد حققت رأس مال عامل موجب.
- وعموما تتسم وضعية المؤسسة بوجود حالة مستقرة من التوازن المالي الهيكلي.
- تزايد الاحتياجات المالية والتي تعكس توسع في دورة الاستغلال الجارية و ضرورة قيام المؤسسة بالبحث عن الموارد تمويل جديدة لضمان استمرار نشاطها.
- لاحظنا وجود خزانة موجبة في جميع سنوات الدراسة لكن بقيم متذبذبة تعكس رأس المال العامل وكذلك التغيرات في إحتياجاته وبالرغم من ذلك فإن تحقيق فائض نقدي على مستوى الخزانة يساهم في تحقيق الإستقرار المالي.
- عند تحليلنا النسب السيولة لاحظنا من خلال نسبة السيولة العامة أن الوكالة خلال سنتي 2012 و 2013 لم تكن قادرة على تسديد كافة الديون القصيرة، بالإعتماد على الأصول المتداولة، وذلك إختلف خلال سنوات 2014 إلى 2016 حيث سددت كامل ديونها قصيرة الاجل.
- أما بالنسبة للسيولة السريعة فقد وجدنا أن سنوات الدراسة شهدت تذبذب كبير خارج المجال المحدد.
- فالسنة 2016 تعتبر سنة مالية مثالية تعكس التسيير الجيد والعقلاني للخزانة أما سنة 2013 فقد وجدنا تدني السيولة لدى الوكالة مما قد يعرضها لمخاطر مالية، وفي سنوات 2012، 2014، 2015 وجود سيولة مرتفعة جدا في خزانة المؤسسة مما يعكس وجود فوائض نقدية غير مستغلة.
- ومن خلال تحليل الهيكلية المالية وجدنا أن الوكالة تحقق استقرار الهيكل العام للأصول.
- وعند دراسة نسب المديونية توصلنا الى وجود ضمانات مالية كافية للوكالة يمكنها من تسديد ديونها.
- أما بالنسبة الإستقلالية المالية لاحظنا أن الوكالة تعتمد على تمويل الخاص بنسبة كبيرة خلال سنوات 2012 إلى 2015، باستثناء سنة 2016 التي شهدت تراجعاً كبيراً في هذه النسبة مما يدل على تحقيق الوكالة لنتائج سلبية متكررة.
- وعند دراستنا لسبب المردودية وجدنا أن الوكالة حققت نتائج إيجابية جد مرتفعة خلال سنة 2012 و 2013، بينما شهدت سنوات 2014، إلى 2016 تراجعاً كبيراً وسالبا على مستوى النتائج المحققة.

التوصيات:

- يعتبر الضمان الاجتماعي عنصر مهما في المنظومة الإقتصادية، لذلك لا بد على الحكومة الجزائرية اعطاء مزيد من الأهمية لهذا القطاع، واصدار التشريعات اللازمة التي تساهم في تطوره وتمكنه من تلبية احتياجات افراد المجتمع بكل كفاءة.
- تعاني صناديق الضمان الاجتماعي من محدودية مصادر التمويل، لذلك يجب على الحكومة السعي الى وضع آليات كفيلة بتوفير الموارد التمويلية الكافية، سواء من خلال زيادة تدخل ميزانية الحكومة في القطاع، أو فتح أبواب جديدة لهذه المؤسسات كمنحها فرصا جديدة للاستثمارات في المشاريع القائمة أو الجديدة.

خاتمة عامة

- القيام ببرامج التوعية للمستفيدين من مزايا الضمان الاجتماعي، وذلك لتحسيسهم بأهمية هذا النظام في حياتهم الاجتماعية.

أفاق الدراسة:

- ماهي الادوار المنوطة بنظام الضمان الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة؟

قائمة

المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية دورس تطبيقات"، دار وائل للنشر، 2006، ص45.
2. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2004، ص40.
3. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، ص47-48.
4. عبد الستار مصطفى الصحن، سعود جايد العمري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص65.

ب- الملتقيات:

1. زريعي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطوير في الجزائر، الملتقي الدولي السابع حول، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، كلية علوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، يومين 03-04 ديسمبر 2012، ص02.
2. محمد زيدان، محمد يعقوبي، فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان التأمين لاجتماعي، الملتقي الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

ج- الرسائل الجامعية:

1. زرارة صالح الواسعة، المخاطر المضمونة في القانون التأمينات الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة منشوري، قسنطينة، 2006-2007، ص44-45.
2. رفاع توفيق، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في المالية لجزائر، 2002، ص41.
3. كيفاني شهيدة، التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية مع دراسة خاصة لحماية الصحة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2006/2007، ص105.
4. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركة التأمين، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2010/2011، ص54.
5. دردوري لحسن، محاضرات في التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص11.
6. بن دهمه هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص04.

د- الوثائق أخرى:

1. الجريدة الرسمية رقم 3 الصادرة في 08/01/1965 ص23.
2. مرسوم رقم 116/70 الصادر في 01 أوت 1970 الجريدة الرسمية رقم 68 الصادرة بتاريخ 11/08/1970 ص984.
3. الجريدة الرسمية رقم 107 الصادرة في 25/12/1970 ص1632.
4. الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 27/09/1974 ص1006.
5. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 05/02/1974 ص115.
6. الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 20/08/1985، المادة الأولى ص1250.
7. الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة بتاريخ 08/01/1992 المادة الأولى ص64.
8. الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 07/07/1994 ص05.

9. الجريدة الرسمية رقم 08 الصادرة في 05/02/1997 ص 04.
10. المادة 08 من قانون الضمان الاجتماعي الجزائري، ص 72 من المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 04 يناير 1992.
11. مرسوم تنفيذي رقم 97-151 المؤرخ في 10/09/1997 المحدد لنسبة تسيير المنح العائلية وعلاوة الدراسات.
12. الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994 ص 16.
13. المادة 05 من القانون 83/14 المؤرخ في 02/07/1983 المتضمن التزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي والمتمم بالقانون رقم 04-17 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.
14. المادة 05 من القانون رقم 83/12 المؤرخ في 02/07/1983 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم.
15. المادة 02 من القانون 16/15 المؤرخ في 31/12/2016 المتعلق بالتقاعد الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83/12 بموجب المادة 03 من الأمر رقم 96-18 المؤرخ في 06 يوليو 1996.

الكتب باللغة الأجنبية:

Ministère du travail, de l. emploi et de la sécurité sociale , Présentation du système de sécurité en Algérie ,2010page4

kamel hamdi ,diagnostic et redressement d'entreprise, Esslam cheraga,p11

Alain Marion ,le Diagnosthque , 'edition economie, paris ,1993,p08

eglaen j. y., Micol,A. Stology .H .,Pujol.A. ,Les Mecanismes Financieres De L'enterprise, 'edition Monthrstien.E.J.A.,1991,P429

Clande Bueno, Finance D'entrepris, Les règles du jeu ,3ème tirages,2004,p280.

Beatrice et Francis grandguillot, l'essentiel de l'analyste Financiers ,3^{ème} Edition, Gualin edition, Paris, 2010, ¹ P78, 79.

Luc Bernet_Rollande, Diagnostic Economique et financier , Edition Dunod, Paris , 91, P58.

Brahim Sansri, Analyse Financière , Edition Chihab, 1994,P26.

مواقع انترنت:

http://www.cnr_dz.com.2017/02/23.

قائمة الملاحق

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	N		N-1	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		257 745,15	87 945,39	169 799,76	38 376,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 709,00		207 709,00	207 709,00
Bâtiments		61 880 739,62	16 011 640,63	45 869 098,99	47 614 122,67
Autres immobilisations corporelles	R1S1L1	34 875 093,91	22 016 139,33	12 858 954,58	13 804 727,44
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence	R1S1L1				
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 777 937,15		2 777 937,15	591 174,86
Impôts différés actif					
Comptes de liaison		1 636 355 309,59		1 636 355 309,59	292 468 036,18
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 736 354 534,42	38 115 725,35	1 698 238 809,07	354 724 146,15
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		769 803,70		769 803,70	968 447,37
Créances et emplois assimilés					
Clients		149 408 890,84		149 408 890,84	161 076 635,57
Autres débiteurs		69 927 616,99		69 927 616,99	65 685 701,24
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		287 852 661,56		287 852 661,56	374 372 346,52
TOTAL ACTIF COURANT		507 958 973,09		507 958 973,09	602 103 130,70
TOTAL GENERAL ACTIF		2 244 313 507,51	38 115 725,35	2 206 197 782,16	956 827 276,85

BILAN (PASSIF)

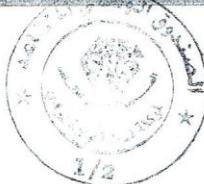
	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – Résultat net du groupe (1)		1 661 164 875,14	859 702 166,85
Autres capitaux propres – Report à nouveau			-28 308 187,99
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 661 164 875,14	831 393 978,86
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		25 724 072,05	22 988 689,06
TOTAL II		25 724 072,05	22 988 689,06
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		7 038 284,03	3 639 959,20
Impôts			
Autres dettes		512 270 550,94	98 804 649,73
Trésorerie passif			
TOTAL III		519 308 834,97	102 444 608,93
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 206 197 782,16	956 827 276,85

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) <copie provisoire>

		N		N-1	
ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		338 544,14	132 793,83	205 750,31	169 799,76
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 709,00		207 709,00	207 709,00
Bâtiments		61 880 739,62	17 735 370,31	44 145 369,31	45 869 098,99
Autres immobilisations corporelles		33 932 721,98	22 711 849,64	11 220 872,34	12 858 954,58
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 964 699,41		3 964 699,41	2 777 937,15
Impôts différés actif					
Comptes de liaison					1 636 355 309,59
TOTAL ACTIF NON COURANT		100 324 414,15	40 580 013,78	59 744 400,37	1 698 238 809,07
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		929 565,89		929 565,89	769 803,70
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 381 875 152,92		1 381 875 152,92	149 408 890,84
Autres débiteurs		94 340 920,94		94 340 920,94	69 927 616,99
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		35 410 732,59		35 410 732,59	287 852 661,56
TOTAL ACTIF COURANT		1 512 556 372,34		1 512 556 372,34	507 958 973,09
TOTAL GENERAL ACTIF		1 612 880 786,49	40 580 013,78	1 572 300 772,71	2 206 197 782,16

CD



[Signature]

BILAN (PASSIF) <copie provisoire>

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		942 362 969,84	1 661 164 875,14
Comptes de liaison		319 167 614,18	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 261 530 584,02	1 661 164 875,14
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		51 136 707,07	25 724 072,05
TOTAL II		51 136 707,07	25 724 072,05
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 435 736,83	7 038 284,03
Impôts			
Autres dettes		246 197 744,79	512 270 550,94
Trésorerie passif			
TOTAL III		259 633 481,62	519 308 834,97
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 572 300 772,71	2 206 197 782,16

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

C. M.



[Signature]

BILAN (ACTIF) <copie provisoire>

ACTIF	NOTE	N		N-1	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	R1S1L1				
Immobilisations incorporelles		338 544,14	193 802,07	144 742,07	205 750,31
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 709,00		207 709,00	207 709,00
Bâtiments		61 880 739,62	19 437 805,99	42 442 933,63	44 166 663,31
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	33 806 294,62	24 559 557,53	9 246 737,09	11 199 578,34
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 044 699,52		3 044 699,52	3 964 699,41
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		99 277 986,90	44 191 165,59	55 086 821,31	59 744 400,37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 032 603,36		1 032 603,36	929 565,89
Créances et emplois assimilés					
Clients		176 826 235,51		176 826 235,51	1 381 875 152,92
Autres débiteurs	R2S2L2	201 648 661,34	14 924 381,10	186 724 280,24	94 340 920,94
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		24 086 358,79		24 086 358,79	35 410 732,59
TOTAL ACTIF COURANT		403 593 859,00	14 924 381,10	388 669 477,90	1 512 556 372,34
TOTAL GENERAL ACTIF		502 871 845,90	59 115 546,69	443 756 299,21	1 572 300 772,71

BILAN (PASSIF) <copie provisoire>

CAPITAUX PROPRES		NOTE	N	N-I
Capital émis				
Capital non appelé				
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)				
Ecart de réévaluation				
Ecart d'équivalence (1)				
Résultat net - Résultat net du groupe (1)				-1 755 583 688 12 942 362 969,84
Autres capitaux propres - Report à nouveau				
Comptes de liaison				2 128 774 512,68 319 167 614,18
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
TOTAL I				373 190 824,56 1 261 530 584,02
PASSIFS NON-COURANTS				
Emprunts et dettes financières				
Impôts (différés et provisionnés)				
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04			49 573 495,19 51 136 707,07
TOTAL II				49 573 495,19 51 136 707,07
PASSIFS COURANTS:				
Fournisseurs et comptes rattachés				17 354 331,40 13 435 736,83
Impôts				
Autres dettes				3 637 648,06 246 197 744,79
Tresorerie passif				
TOTAL III				20 991 979,46 259 633 481,62
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)				443 756 299,21 1 572 300 772,71

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) <copie provisoire>

ACTIF	NOTE	N		N-1	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		338 544,14	254 810,31	83 733,83	144 742,07
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 709,00		207 709,00	207 709,00
Bâtiments		61 880 739,62	21 161 535,62	40 719 204,00	42 442 933,63
Autres immobilisations corporelles	R153L3	34 649 880,61	25 740 897,61	8 908 983,00	9 246 737,09
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 352 932,82		3 352 932,82	3 044 699,52
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		100 429 806,19	47 157 243,54	53 272 562,65	55 086 821,31
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 081 365,24		1 081 365,24	1 032 603,36
Créances et emplois assimilés					
Clients		153 608 503,28		153 608 503,28	176 826 235,51
Autres débiteurs	R282L2	476 711 035,35	13 489 381,43	463 221 653,92	186 724 280,24
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		58 016 854,56		58 016 854,56	24 086 358,79
TOTAL ACTIF COURANT		689 417 758,43	13 489 381,43	675 928 377,00	388 669 477,90
TOTAL GENERAL ACTIF		789 847 564,62	60 646 624,97	729 200 939,65	443 756 299,21

BILAN (PASSIF) <copie provisoire>

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – Résultat net du groupe (1)		-2 400 596 361,08	-1 755 583 688,12
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Comptes de liaison		2 949 238 230,44	2 128 774 512,68
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		548 641 869,36	373 190 824,56
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	58 039 641,48	49 573 495,19
TOTAL II		58 039 641,48	49 573 495,19
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	121 503 703,21	17 354 331,40
Impôts			
Autres dettes		1 015 725,60	3 637 648,06
Trésorerie passif			
TOTAL III		122 519 428,81	20 991 979,46
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		729 200 939,65	443 756 299,21

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) <copie provisoire>

ACTIF	NOTE	N		N-1	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
<i>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</i>					
Immobilisations incorporelles		338 544,14	306 224,55	32 319,59	83 733,83
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 709,00		207 709,00	207 709,00
Bâtiments		61 880 739,62	22 740 589,20	39 140 150,42	40 719 204,00
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	36 400 203,87	27 839 866,34	8 560 337,53	8 908 983,00
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 795 790,23		1 795 790,23	3 352 932,82
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		100 622 986,86	50 886 680,09	49 736 306,77	53 272 562,65
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 183 071,59		1 183 071,59	1 081 365,24
Créances et emplois assimilés					
Clients		157 778 678,38		157 778 678,38	153 608 503,28
Autres débiteurs	R2S2L2	483 534 477,05	16 338 964,95	467 195 512,10	463 221 653,92
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		116 773 262,95		116 773 262,95	58 016 854,56
TOTAL ACTIF COURANT		759 269 489,97	16 338 964,95	742 930 525,02	675 928 377,00
TOTAL GENERAL ACTIF		859 892 476,83	67 225 645,04	792 666 831,79	729 200 939,65

BILAN (PASSIF) <copie provisoire>

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves – Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net – Résultat net du groupe (1)		-3 664 816 190,56	-2 400 596 361,08
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Comptes de liaison		4 019 368 833,58	2 949 238 230,44
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		354 552 643,02	548 641 869,36
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	39 181 858,17	58 039 641,48
TOTAL II		39 181 858,17	58 039 641,48
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	147 840 464,58	121 503 703,21
Impôts			
Autres dettes	R3L03	251 091 866,02	1 015 725,60
Trésorerie passif			
TOTAL III		398 932 330,60	122 519 428,81
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		792 666 831,79	729 200 939,65

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT /NATURE <copie provisoire> 13 12

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		6 409 741 463,49	5 608 771 461,28
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 409 741 463,49	5 608 771 461,28
Achats consommés		-5 317 117 110,41	-3 848 745 286,40
Services extérieurs et autres consommations		-25 970 642,70	-16 990 544,81
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-5 343 087 753,11	-3 865 735 831,21
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 066 653 710,38	1 743 035 630,07
Charges de personnel		-101 672 703,68	-74 041 624,41
Impôts, taxes et versements assimilés		-15 700,00	-23 700,00
IV-EXECCDENT BRUT D'EXPLOITATION		964 965 306,70	1 668 970 305,66
Autres produits opérationnels		10 031 452,00	596 136,40
Autres charges opérationnelles		-2 914,73	-832 102,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-32 611 604,24	-8 838 945,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions		113 967,85	1 452 472,95
V- RESULTAT OPERATIONNEL		942 496 207,58	1 661 347 867,60
Produits financiers		150 871,68	145 914,14
Charges financiers		-284 109,42	-328 906,60
IV-RESULTAT FINANCIER		-133 237,74	-182 992,46
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		942 362 969,84	1 661 164 875,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 420 037 755,02	5 610 965 984,77
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-5 477 674 785,18	-3 949 801 109,63
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		942 362 969,84	1 661 164 875,14
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		942 362 969,84	1 661 164 875,14

COMPTE DE RESULTAT /NATURE <copie provisoire>

	NOTE	N	N-I
Ventes et produits annexes		5 236 209 328,06	6 409 741 463,49
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 236 209 328,06	6 409 741 463,49
Achats consommés		-6 828 605 513,99	-5 317 117 110,41
Services extérieurs et autres consommations		-27 423 242,61	-25 970 642,70
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-6 856 028 756,60	-5 343 087 753,11
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-1 619 819 428,54	1 066 653 710,38
Charges de personnel		-123 714 299,90	-101 672 703,68
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 700,00	-15 700,00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 743 547 428,44	964 965 306,70
Autres produits opérationnels	R4L01	8 293 530,20	10 031 452,00
Autres charges opérationnelles	R4L02	-146 453,55	-2 914,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-20 183 336,33	-32 611 604,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions			113 967,85
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-1 755 583 688,12	942 496 207,58
Produits financiers			150 871,68
Charges financières			-284 109,42
IV- RESULTAT FINANCIER			-133 237,74
IV- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-1 755 583 688,12	942 362 969,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 244 502 858,26	6 420 037 755,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-7 000 086 546,38	-5 477 674 785,18
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 755 583 688,12	942 362 969,84
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-1 755 583 688,12	942 362 969,84

COMPTE DE RESULTAT /NATURE <copie provisoire>

	NOTE	N	N-I
Ventes et produits annexes		5 236 209 328,06	6 409 741 463,49
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 236 209 328,06	6 409 741 463,49
Achats consommés		-6 828 605 513,99	-5 317 117 110,41
Services extérieurs et autres consommations		-27 423 242,61	-25 970 642,70
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-6 856 028 756,60	-5 343 087 753,11
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-1 619 819 428,54	1 066 653 710,38
Charges de personnel		-123 714 299,90	-101 672 703,68
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 700,00	-15 700,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 743 547 428,44	964 965 306,70
Autres produits opérationnels	R4L01	8 293 530,20	10 031 452,00
Autres charges opérationnelles	R4L02	-146 453,55	-2 914,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-20 183 336,33	-32 611 604,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions			113 967,85
V-RESULTAT OPERATIONNEL		-1 755 583 688,12	942 496 207,58
Produits financiers			150 871,68
Charges financières			-284 109,42
IV-RESULTAT FINANCIER			-133 237,74
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-1 755 583 688,12	942 362 969,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 244 502 858,26	6 420 037 755,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-7 000 086 546,38	-5 477 674 785,18
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 755 583 688,12	942 362 969,84
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-1 755 583 688,12	942 362 969,84

COMPTE DE RESULTAT /NATURE <copie provisoire>

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		6 474 192 519,24	6 041 510 806,80
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 474 192 519,24	6 041 510 806,80
Achats consommés		-9 950 224 040,23	-8 183 471 960,93
Services extérieurs et autres consommations		-62 123 379,49	-127 206 150,19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-10 012 347 419,72	-8 310 678 111,12
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-3 538 154 900,48	-2 269 167 304,32
Charges de personnel		-116 346 517,69	-124 131 408,50
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 500,00	-10 300,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-3 654 506 918,17	-2 393 309 012,82
Autres produits opérationnels	R4L01	8 050 792,82	8 233 045,88
Autres charges opérationnelles		-2 185 789,07	-534 209,10
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-18 992 443,01	-16 302 751,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 655 320,76	1 434 999,67
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-3 664 979 036,67	-2 400 477 927,54
Produits financiers		162 846,11	56 983,32
Charges financières			-175 416,86
IV-RESULTAT FINANCIER		162 846,11	-118 433,54
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-3 664 816 190,56	-2 400 596 361,08
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 485 061 478,93	6 051 235 835,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-10 149 877 669,49	-8 451 832 196,75
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 664 816 190,56	-2 400 596 361,08
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 664 816 190,56	-2 400 596 361,08

16 15